

اقتصادات المنطقة تحت نيران الحرب ومصر تترقب

التصعيد يعصف بجدول الطروحات الحكومية ومطالب بالتأجيل

غرفة الأزمات عين الحكومة للسيطرة على الأسواق وتجنب نقص السلع

التوترات الإقليمية تضغط على البورصة وموجة الشراء العربية تدعم رهانات الصمود

رغم تراجع عالميا.. خروج الأموال الساخنة يقود الذهب إلى مستويات قياسية محليا

إجراءات احترازية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة

تحركات الدولار في الحدود الآمنة ومرونة سعر الصرف حائط صد أمام الأزمات العالمية



www.alamalmal.net



تصفح الموقع
8 صفحات
5 جنيئات

ندعم قرارك
عالم المال
الإصدار الثاني • السنة الحادية والعشرون • العدد: 881
الأحد 8 مارس 2026 م



الغرف التجارية تطمئن المواطنين.. لا توجد قفزات في الأسعار والأمن الغذائي خط أحمر

 «السكر»:	 «الأرز»:	 «القصايبين»:	 «الحاصلات»:	 «الخطارة»:	 «المواد الغذائية»:
الإنتاج يسير بصورة منتظمة رغم التوتر الجيوسياسي	لا يوجد نقص في الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي	تحرك الأسعار صعوداً وهبوطاً مازال في نطاق محدود	تحرك سعر الصرف وتوافر العملة الأجنبية يؤثران على الأسعار	تصاعد التوتر ينعكس بصورة مباشرة على واردات التوابل	خطط دفاعية لتفادي تأثر سلاسل الإمداد



القرار 503

يدعم توطين الصناعة وتوسيع قاعدة الأنشطة المستفيدة بالحوافز الاستثمارية

مبادرات حكومية تتجاوز مليار جنيه لإنقاذ أكثر من 6 آلاف مصنع متعثراً



مستثمري العاشر من رمضان:

المشكلات المالية وسوء الإدارة وارتفاع تكلفة الخامات أسباب الأزمات



الأجهزة الكهربائية والمنزلية:

نحتاج مبادرة للتنازل عن الفوائد البنكية المتركمة على الكيانات المتعثرة



الصناعات المعدنية:

المبادرات والتيسيرات رسالة طمأنة قوية ونجاحها يفيد التصنيع المحلي



اضطراب الإمدادات عتبة تهدد النشاط الزراعي بسبب الحرب



رئيس جمعية رجال الأعمال:

تعرق الصادرات وترفع تكاليف النقل



رئيس شركة المانجو:

تؤدي إلى تعطل إنتاج الأسمدة بسبب نقص الغاز



نادر نور الدين:

صعود النفط وتحويل مسارات الشحن ينذر بموجة غلاء



رئيس شعبة بيض المائدة:

الخامات زادت 50% خلال يومين

المخزون الاستراتيجي يكفي لتغطية الاحتياجات حتى 15 شهرا

«التمويين» ترفع شعار الأمن الغذائي خط أحمر

مصدر مسؤول: توقيع عقود لتأمين احتياجات السلع مع رفع درجة الاستعداد لمواجهة التوترات الإقليمية



صلاح فتحى
السكر والصناعات التكمالية: رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 95٪



حسام الجراحي
مراقبة أرصدة الوقود والسولار والبنزين بالتعاون مع وزارة البترول



علاء ناجي
القابضة للصناعات الغذائية: تعزيز المعروض عبر المجمعات والفروع

أكد خبراء الاستثمار والاقتصاد أن مصر قادرة على تحويل المخاطر الناتجة عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية إلى فرص حقيقية لجذب الاستثمارات خاصة وأن مصر تتمتع باستقرار سياسي وبنية تحتية متطورة ما يجعلها وجهة مواتية للاستثمارات المباشرة. وفي ضوء ذلك قال الدكتور محمد الشوافي أستاذ الاستثمار وإدارة الأعمال إن الحرب على إيران جاءت بشكل غير جيد لكن الدولة المصرية مدركة لهذا الأمر ومخططة له مسبقاً مشيراً إلى أن الدولة تواجه هذا الوضع بشكل جيد.



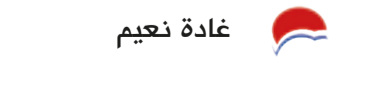
غادة نعيم
غرفة الأزمات عين الحكومة على الأسواق لتجنب نقص السلع وارتفاع الأسعار

غرفة الأزمات عين الحكومة على الأسواق لتجنب نقص السلع وارتفاع الأسعار



محمد الحمصاني
الغرفة تضع توافر السلع الأساسية للمواطنين على رأس أولوياتها

مع متابعة دقيقة للأسواق لضمان عدم حدوث أي نقص، مؤكداً أن رئيس مجلس الوزراء يولي اهتماماً خاصاً لضمان استمرار عمل كافة المرافق الحيوية وقطاعات الدولة، مع مراقبة دقيقة لمستوى السلع الغذائية في السوق المحلي. وأوضح المتحدث باسم مجلس الوزراء أن الدولة كوتت خلال العامين الماضيين مخزوناً استراتيجياً من السلع الأساسية يكفي لمدة 15 شهراً، بما يفيق احتياجات السوق، مشيراً إلى أن متابعة الأسعار مستمرة، وأن أي زيادات غير مبررة يتم التعامل معها فوراً من قبل الجهات الرقابية لضمان استقرار السوق. ولفت الحمصاني إلى أن الحكومة نظمت معارض لتوفير السلع الأساسية خلال شهر رمضان، بما يضمن حصول المواطنين على احتياجاتهم بسهولة ويسر، ويعكس حرص الدولة على حماية السوق وتأمين الاحتياجات الغذائية لجميع المواطنين خلال هذا الشهر المبارك.



غادة نعيم

قادرة على مواجهة مختلف السيناريوهات، مؤكداً أن الأمن الغذائي خط أحمر، مع رفع الطاقة الإنتاجية للسكر، ما رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو 95٪، موضحاً أن هناك خططاً لتوفير جميع احتياجات المواطنين من السكر، مع استقرار الأسعار محلياً وعدم تأثر السوق بالأزمات العالمية الناتجة عن الحرب، في حين أكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية كبير ويكفي لتغطية الاحتياجات بين ٦ و١٥ شهراً.

طمأن المواطنين بأن جميع الأرصدة مستقرة، مشدداً على أن الحكومة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي أولت اهتماماً كبيراً لبناء مخزون استراتيجي لمواجهة أي تقلبات إقليمية وعالمية، لضمان استقرار الأسواق وحماية المواطنين من أي تأثيرات خارجية.

وأشار الجراحي إلى أن أرصدة اللحوم الطازجة تكفي حوالي ٩ أشهر، بينما تكفي اللحوم والدواجن المجمدة نحو ٨ أشهر، والزيوت والمكرونة تكفي نحو ٧ أشهر، مما يعزز قدرة الدولة على تلبية الطلب دون أي عجز في السوق.

بينما أكد علاء ناجي، الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الغذائية، ضخ كميات كبيرة من السلع الغذائية في ١٠٠٠ مجمعاً استهلاكياً على مستوى الجمهورية، إلى جانب فروع «كاري أون»، موضحاً أن شركات الطاحن تعمل بطاقة كاملة لإنتاج الدقيق البلدي والساحي، بينما زادت شركات الزيوت من إنتاجها لضمان تلبية الطلب، مؤكداً استقرار الأرصدة.



أبوبكر الديب
خطة تعكس قدرة الدولة على إدارة المخاطر بكفاءة عالية

أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية اتخاذ سلسلة إجراءات لتعزيز توفير السلع الغذائية في الأسواق ومواجهة أي آثار محتملة للحرب الإسرائيلية الإيرانية، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي من أجل تسير حصول المواطنين على احتياجاتهم والحفاظ على استقرار الأسعار، وتشمل الإجراءات زيادة المعروض في المنافذ الحكومية، والفروع الاستثمارية والخاصة، إضافة إلى المجمعات الاستهلاكية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال الأيام المقبلة.

وفي ضوء ذلك أكد مصدر مسؤول بوزارة التموين والتجارة الداخلية أن المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية في مصر آمن ويكفي لمتوسط ستة أشهر، مع استمرار الوزارة في توقيع العقود لتأمين احتياجات الفترات المقبلة، موضحاً أن وزارتي التموين والزراعة رفعتا درجة الاستعداد القصوى في ضوء التوترات الإقليمية والحروب التي أثرت على حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد في بعض الدول.

وأشار المصدر إلى أن الوزارة تتابع الوضع لحظة بلحظة لضمان استقرار السوق المحلي، مشدداً على أن مخزون القمح والحبوب يخزن وفق أحدث الأنظمة في الصوامع الحديثة، مما يقلل الفاقد ويحافظ على جودة السلع. كما نوه بأن مصر تمتلك قدرات تخزينية متطورة تم توسيعها خلال السنوات الماضية، ما عزز من قدرة الدولة على إدارة الاحتياجات الاستراتيجية بكفاءة أعلى مقارنة بالمناس.

وأوضح أن الوزارة تعتمد على سياسة توقيع المناقص ومصادر الاستيراد لتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على أسواق محددة، خاصة في ظل إغلاق أو تعطيل بعض المسارات التجارية بسبب النزاعات الإقليمية، مضيفاً أن إدارة التعاقدات تتم بشكل استباقي، مع متابعة مستمرة للأسعار العالمية وتكاليف الشحن، لضمان أفضل الشروط وتضادي أي فيجات في الإمدادات.

وفيما يخص السوق المحلية، أكد المصدر استمرار ضخ كميات كبيرة من السلع في جميع المنافذ التوزيعية والمجمعات الاستهلاكية لتلبية زيادة الطلب، خصوصاً خلال منتصف شهر رمضان، مشيراً إلى أن وحدة المعروض تمثل خط الدفاع الأول لضبط الأسواق والحفاظ على استقرار الأسعار رغم الضغوط التضخمية العالمية.

وأختم المصدر حديثه بأن الدولة تمتلك منظومة مرنة لإدارة الاحتياجات الاستراتيجية مع تصاعد التوترات الإقليمية بعد إعلان دونالد ترامب شن ضربة على إيران وردود الفعل المتبادلة، شهدت منطقة الشرق الأوسط حالة من عدم اليقين الاقتصادي، وفي هذا الإطار، أصبح المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في مصر ملفاً حيوياً لضمان استقرار السوق المحلية وقدرة الدولة على مواجهة أي صدمات محتملة.

وفي ضوء ذلك قامت الحكومة بتفعيل «غرفة الأزمات» بمجلس الوزراء لتابعة التطورات لحظة بلحظة، وضمان التنسيق الكامل مع جميع الجهات المعنية والمؤسسات، مؤكداً أن مخزون السلع الغذائية آمن ويكفي لعدة أشهر، إلى جانب استقرار شبكة الكهرباء، وتوافر إمدادات الغاز.

ويهدف تفعيل الغرفة إلى إعداد تقارير دورية لرئيس الوزراء لدراسة مختلف السيناريوهات المحتملة وتأثيراتها على الداخل المصري، مما يعكس حرص الدولة على التعامل مع الأزمة بشكل استباقي.

وأشار الديب، الباحث الاقتصادي ومستشار المركز العربي للدراسات، أن هذه الخطوات تعكس قدرة الدولة على إدارة المخاطر بكفاءة عالية، مضيفاً أن الاجتماعات المباشرة ما بين رئيس الوزراء ووزير التموين توجه رسالة واضحة للأسواق بأن الدولة تتحرك قبل حدوث أي أزمة فعلية.

إلى أن تكوين احتياطي كافية من السلع الأساسية أصبح ضرورة ملحة في ظل الأوضاع الدولية المضطربة، مشدداً على أن المخزون الأمن يساهم في تهدئة المخاوف ومنع حدوث موجات تخزين غير مبررة قد تؤدي إلى أزمة مستعجلة.

كما أوضح الديب، أن التنسيق بين الجهات المعنية لضخ السلع ومتابعة الأسعار يعد حجر الزاوية لضبط السوق، خصوصاً خلال فترات زيادة الاستهلاك، مؤكداً على أن المخزون الأمن يمنح صناعات القرار القدرة على التعامل مع التغيرات بهدوء، مع حماية المواطنين الأكثر



حرب إيران

تعيد تشكيل خريطة الاستثمار الإقليمية.. ومصر تتحول إلى مركز لوجيستي بالشرق الأوسط

وأضاف أن الفترة قد تشهد عكس كل التوقعات زيادة في الاستثمارات المباشرة إلى مصر باعتبارها واحداً للاستقرار في المنطقة مؤكداً أن الأموال والمستثمرين العرب سيبحثون عن وجهات أكثر أمناً إذا استمرت التوترات، وأوضح أن موضوع الأموال الساخنة يحتاج إلى متابعة دقيقة إذ من المتوقع ارتفاع أسعار الدولار مقابل الجنيه المصري مع احتمال زيادة دخول الأموال الساخنة إلى مصر خاصة في حال زيادة الإنفاق العام واضطرار الدولة إلى رفع أسعار الفائدة.

وأكد أن هذه التغيرات رغم المخاطر المصاحبة قد تكون في صالح مصر باعتبارها دولة مستقرة تتمتع بعلاقات دولية جيدة مع مختلف التكتلات الاقتصادية مما يجعلها وجهة مواتية للاستثمارات في ظل التوترات الإقليمية.

وأشار إلى أن التهديدات التي تعرض لها دول الخليج قد تؤدي إلى انتقال جزء كبير من الأموال والاستثمارات إلى مصر مستفيداً من المناخ الاستثماري الذي عملت الدولة على تحسينه خلال السنوات الماضية والبنية التحتية المتطورة وطبيعة الشعب المصري اللطيف حول وطنه وقيادته. وأوضح أن المخاطر المتوقعة على الدولة المصرية موجودة لكنها ليست بالبحر الذي يتصورها بعض الأكاديميين مؤكداً هناك عوامل عديدة تشجع على الاستثمار في مصر سواء حقيقية لجذب الاستثمارات خاصة وأن مصر تتمتع باستقرار سياسي وبنية تحتية متطورة ما يجعلها وجهة مواتية للاستثمارات المباشرة.

وفي ضوء ذلك قال الدكتور محمد الشوافي أستاذ الاستثمار وإدارة الأعمال إن الحرب على إيران جاءت بشكل غير جيد لكن الدولة المصرية مدركة لهذا الأمر ومخططة له مسبقاً مشيراً إلى أن الدولة تواجه هذا الوضع بشكل جيد.

وأشار إلى أن مصر تستطيع دعم استراتيجية توطين الصناعة في الفترة القادمة خاصة مع احتمالية انتقال بعض الصناعات في الفترة القادمة خاصة مع احتمالية انتقال بعض الصناعات من مناطق مهددة إلى بيئة أكثر استقراراً مشيراً إلى أن الصناعات التي يمكن جذبها تشمل التكنولوجيا وتصنيع الهواتف والسيارات والصناعات الإلكترونية والتي يحتاج المستثمرون إلى نقل أموالهم واستثماراتهم إلى بيئة مستقرة مثل مصر.

وأكد أن سوق البورصة يظل أحد أشكال الاستثمار غير المباشر وأن نجاحه يعتمد على إدارة العرض وتسويق الأسهم للمستثمرين لافتاً إلى أنه يمكن استغلال هذه المرحلة لتطوير البورصة وجذب شركات جديدة والعمل على إبراز المزايا النسبية للبورصة لجذب استثمارات أجنبية بما يعزز النشاط الاقتصادي في البلاد.

ومن جهته قال الوزير الفوضي الدكتور منجي على بدر عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للأعمال المتحدة إن التصعيد العسكري في منطقة الخليج والشرق الأوسط ينعكس على ارتفاع الطاقة وزيادة تكاليف الشحن والتأمين البحري إلى جانب ارتفاع علاوة المخاطر على الأسواق الناشئة لكثرة شدة على الفرق بين الاستثمار طويل الأجل في أصول إنتاجية مثل المصانع والطاقة المتجددة والبنية التحتية والاستثمارات غير المباشرة أو الأموال الساخنة التي تتأثر سريعاً بالمخاطر السياسية وأسعار الفائدة.

وأضاف أن المستثمرين المباشريين عادة لا يتخذون قراراتهم استناداً إلى أي عوامل جيوسياسية قصيرة الأجل فقط بل يعتمدون على مؤشرات اقتصادية واستراتيجية منها حجم السوق المحلي وسهولة الوصول إليه واتفاقيات التجارة الحرة وتوافر العمالة وتكلفتها واستقرار السياسات الاقتصادية والشركات الإقليمية التي أبرمتها مصر مع عدد من الدول والتكتلات الاقتصادية.

وأكد أن الحرب تظل عامل خطر ضمن متغيرات خارطة الاستثمار إذ قد تؤثر بعض قرارات الدول أو ترفع تكلفة رأس المال لكنها نادراً ما تلغي الاستثمار المباشر إذا واصلت الدولة خلق بيئة مناسبة للمستثمرين.

وأوضح أن الاستثمارات غير المباشرة أو الأموال الساخنة والتي تشمل أدوات الدين المحلية مثل أذون وسندات الخزنة أو سوق الأسهم مشيراً إلى أنها أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة والمخاطر السياسية وقد تدفعها احتمالات الحرب إلى إعادة التركز نحو أصول أكثر أمناً مثل الدولار والسندات الأمريكية والنذهب.

وأشار إلى أن إجمالي التدفقات المباشرة من الاستثمار الأجنبي منذ ٢٠٢٠ حتى مارس ٢٠٢٦ ما بين ٤٠ و٤٥ مليار دولار في صافي التدفقات المباشرة إلى سوق أدوات الدين المحلية موضحاً أن الرقم يعكس الرصيد المحقق وليس التدفق السنوي.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأثراً وتقليباً بينما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر مقاومة نسبية لهذه الصدمات عند توفر مؤشرات اقتصادية مستقرة وإصلاحات هيكلية.

وأشار إلى أن تعزيز جاذبية الاستثمار المباشر يتطلب الاستقرار في تحسين بيئة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب الإنتاج والتصدير مع التركيز على شركات إقليمية طويلة الأجل بعيداً عن التحالفات المغلقة.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الإقليمية حول الصراع الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران تظل الأموال الساخنة الأكثر تأ

مراهن على الاستقرار لجذب الاستثمار وتعدين الأسواق

رغم تراجعها عالمياً.. خروج الأموال الساخنة يدفع الذهب إلى مستويات قياسية محلياً



الملاذ الآمن في مرمى التيران

عادت سوق الذهب المحلية والعالمية إلى دائرة الاضطراب من جديد، بعد فترة قصيرة من محاولات الاستقرار التي أعقبت موجة الطلب القوي مطلع فبراير، وفي ذلك الوقت، شهدت محال الصنعة إقبالا كثيفا على شراء السبائك والجيوانات الذهبية، ما تسبب في هلع المعروض وامتداد فترات الانتظار أمام المستثمرين. ومع تصاعد التوترات الناتجة عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، انعكست التطورات العالمية سريعا على أسعار الذهب المحلية، لتدخل السوق مرحلة جديدة من الارتفاعات القياسية، إذ اتجه العديد من المستثمرين إلى الذهب باعتباره ملاذًا آمنًا في أوقات الأزمات، مما عزز من وتيرة الصعود، وخلال يومين فقط، ففز سعر جرام الذهب عبر (٢١) الأكثر تداولًا في السوق المحلية بما يزيد على ٦٣٠ جنيهًا مسجلًا نحو ٧٦٠٠ جنيه، في زيادة تعكس حساسية السوق للتغيرات الجيوسياسية.

ويشير خبراء صناعة الذهب والمجوهرات إلى أن توقعات حركة سعر الذهب ستظل مرتبطة بتطورات المشهد الدولي المتحفة، خاصة مع استمرار حالة الترقب في الأسواق العالمية.



توقعت واضحة يحدث موجة صعود دولية، وهو ما يعرف بالتسرع الوفاقي، حيث يسعى التجار إلى حماية نفسه من تقلبات مفاجئة قد تجعله يبيع بخسارة إذا تغير السعر عالميًا خلال ساعات، وأكد أن الأسعار التي تم التعامل بها قبل إعلان الارتفاع العالمي لم تكن عشوائية، بل بنيت على قرابة حركة الأسواق والمؤشرات السياسية، وهو ما جعلها تتماشى لاحقًا مع السعر الفعلي بعد بدء التداولات الرسمية.

بجانب تذبذب، فإن الخوف يسبق الأرقام في مثل هذه الظروف، فعند تصاعد الترامعات، توجه الأنظار إلى الذهب بوصفه أداة تقليدية لحفظ القيمة، ما يؤدي إلى زيادة الطلب حتى قبل ظهور بيانات رسمية، وإذا استمرت التوترات، تعززت موجة الصعود، أما إذا تراخعت حدة الأحداث، فقد تشهد الأسعار عمليات تصحيح.

استحقاق إجابتي: عودة قوائم الانتظار في بعض محال الذهب مرتبطة بمدى استمرار التوترات الجيوسياسية



سعيد إيمبالي:

عودة قوائم الانتظار في بعض محال الذهب مرتبطة بمدى استمرار التوترات الجيوسياسية



لطفى منيب:

مع تصاعد النزاعات تتجه الأنظار إلى الذهب بوصفه أداة تقليدية لحفظ القيمة



نادي نجيب:

الشراء في الوقت الحالي خطوة مناسبة لتجنب زيادات محتملة



هاني ميلاد:

السوق المحلية فقدت المؤشر الرئيسي التي تستند إليها في تحديد الأسعار

داخل القطاع تشير إلى احتمال عودة الإقبال القوي على شراء السبائك والجيوانات الذهبية خلال الفترة المقبلة، ويأتي ذلك في ظل تنامي قناعة شريحة واسعة من المواطنين بأن الذهب لا يزال ملاذًا آمنًا للتحوط ضد التضخم وتقلبات العملة.

ارتفاع أسعار الذهب بنحو ٢٠٪ تقريبًا منذ بداية العام

وأشار، إلى أنه منذ بداية العام الجاري، ارتفعت أسعار الذهب في مصر بنحو ٢٠٪ تقريبًا، بعدما افتتح الجرام عند مستوى ٥٨٢٠ جنيهًا، قبل أن ينهي فبراير عند نحو ٧٥٢٥ جنيهًا، هذه الفترة عززت الاعتقاد لدى كثيرين بأن السوق قد يشهد مزاوثن جديد من الارتفاعات، واستكمل حديثه قائلًا: إن أزمة قوائم الانتظار التي ظهرت مؤخرًا لا تعود إلى نقص في خام الذهب، بل إلى محدودية الإنتاج المحلي من السبائك مقارنة بحجم الطلب المتزايد، فالإقبال الكبير على الاستثمار في السبائك والعملات أدى إلى ضغط على المصانع المنتجة، مما خلق فجوة واضحة بين العرض والطلب.

بينما أكد نادي نجيب، عضو شعبة الذهب وخبير الشؤون الذهبية، أن صعود الأسعار خلال الفترة الحالية يُعد انعكاسًا مباشرًا لحالة القلق التي تسببت على الاقتصاد العالمي، حيث إن الذهب تاريخيًا يعتبر الملاذ الأكثر أمانًا في أوقات الأزمات، فمعدنًا تتزايد المخاطر الجيوسياسية أو تراجع الثقة في الأسواق المالية، يتجه المستثمرون إلى شراء الذهب لحماية أموالهم من التقلبات، وهذا بدوره يرفع الطلب عالميًا، ومن ثم ترتفع الأسعار في البورصات الدولية، وهو ما يعكس تعلقًا على السوق المحلية.

الإقبال على عملات الذهب الأضفر كوسيلة للتحوط من المخاطر

وأشار إلى أن سعر أوقية الذهب سجل مستويات مرتفعة وغير معتادة منذ اندلاع الحرب الإيرانية، متقربًا من ٥٤٠٠ دولار، وهو ما يعكس حجم الإقبال العالمي على المعدن الأضفر كوسيلة للتحوط من المخاطر.

مؤكدًا أن أي زيادة في السعر العالمي تنتقل سريعًا إلى سعر الذهب في مصر، خاصة في ظل ارتباط التسعير المحلي بالسوق الدولية، لذلك شهدت مختلف الأعياد طردية واضحة، سواء عبر (٢٤) أو (٢١) أو (١٨)، مع متابعة مكثفة من جانب المواطنين تحركات الأسعار.

كما أكد على أن الشراء في الوقت الحالي قد يكون خطوة مناسبة لتجنب زيادات محتملة إذا استمرت التوترات العالمية، موضحة أن استمرار النزاعات يعني بقاء الطلب العالمي مرتفعًا، وبالتالي احتمال تسجيل مستويات سعرية أعلى خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن قرار الشراء يجب أن يُبنى على دراسة الفعالة المالية، لكن المؤشرات العامة لا تظهر بوادر تراجع قريب طالما ظلت الأوضاع السياسية مستقرة.

أما عن توقعات أسعار الذهب في الفترة المقبلة، أشار إلى أن الاتجاه العام ما زال صاعدًا، خاصة إذا استمرت الحروب والتوترات دون حلول دبلوماسية واضحة، فكل تصعيد جديد على الساحة الدولية يعكس فورًا على حركة التداول، ويميز من مكاسب الذهب عالميًا ومحليًا.

وبدوره سعيد إيمبالي، المدير التنفيذي لنمسة أي صناعة المتخصصة في تداول الذهب عبر الإنترنت، هذه المنتجات تحظى بإقبال واسع لسهولة تداولها وانخفاض مصنفاتها مقارنة بالمشغولات.

وراء ارتفاع الأسعار

كما أوضح أن الإقبال على شراء الذهب ارتفع مجددًا مع تصاعد الأحداث الإقليمية، لكن من غير المرجح عودة مشهد الطوابير الطويلة على السبائك والعملات كما حدث الشهر الماضي، ويتبين أن موجة الشراء القوية في يناير وفبراير كانت مرتبطة بعوامل استثنائية، أبرزها استحقاق شهادات ادخالية بعامل مرتفعة، ما وفر سهولة كبيرة اتجه جزء منها إلى الذهب.

فيما يتعلق بسيناريوهات سعر أوقية الذهب، أكد منيب أن المسار سيظل هبوطيًا بتطورات الأوضاع السياسية والعسكرية، فإذا طال أمم الصراع أو اتسع نطاقه وعدم ودي، قد تستمر الأحمال تحقيق مستويات قياسية، أما إذا بقيت الأحداث ضمن نطاق محدود، فقد يكون تأثيرها مؤقتًا يتبعه قدر من الاستقرار.

أما بشأن الحديث عن إمكانية صعود الأوقية إلى ٦ آلاف دولار، أوضح أن هذا الاحتمال يظل قائمًا نظريًا، لكنه مرتبط بشكل مباشر بحجم التصعيد العالمي، فكلما زادت حدة المخاطر، ارتفعت فرص تسجيل أرقام تاريخية جديدة.

بينما أوضح ناجي فرج، خبير صناعة الذهب والمجوهرات، أن الزيادة في السعر المحلي تعود إلى تغيرات العرض والطلب داخل السوق المحلية، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على سعر الجرام.

موضحًا، أن البورصات العالمية أغلقت على مستويات مرتفعة خلال الأيام الماضية، ولها من المتوقع أن تستمر في الارتفاع على زيادات إضافية في ظل استمرار التوترات بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل.

موضحًا أنه في حال هدأت الأوضاع وفتح مضيق الذهب تبقى مرتبطة بمدى استمرار التوترات، إذ إن طول أمد الصراع يعزز توجه الأفراد نحو الادخار في الذهب كوسيلة آمنة لحفظ القيمة.

وحول توقعات أسعار الذهب خلال المرحلة المقبلة، يرى إيمبالي أن استمرار التصعيد العسكري قد يدفع الأسعار إلى تسجيل قيم جديدة تصاعدت ما سينعكس بدوره على السوق المحلية، فالتوترات السياسية عالميًا ما تترافق مع اضطرابات اقتصادية، ما يزيد من جاذبية الذهب كإداة تحوط.

في حين أوضح لطفى منيب، نائب رئيس الشعبة العامة للذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن الزيادة التي شهدتها السوق المحلية جاءت انعكاسًا مباشرًا للتصعيد المستمر القائم بين أمريكا وإسرائيل وإيران.

منذ اللحظات الأولى للتصعيد بين إيران وأمريكا، وهو أمر متوقع في ظل الأزمات السياسية والحروب، موضحة أن الذهب عنصر ما يكون الخيار الأول للمستثمرين عند ارتفاع مستويات المخاطر، إذ يتجه إليه الأفراد والمؤسسات لحماية رؤوس أموالهم من تقلبات الأسواق، وهذا الإقبال المتزايد أدى إلى صعود سعر أوقية الذهب عالميًا، ما دفع السوق المحلية إلى التحرك بشكل استباقي وفتح الأسعار قبل تأكيد الاتجاه العالمي.

وأشار إلى أن التجار في مصر دفعوا الأسعار تحوطًا لتوقعات استمرار الصعود، خاصة مع المؤشرات الأولية التي كانت ترشح ارتفاع الأوقية بسبب أجواء الحرب، وبالفعل، جاءت التحركات العالمية لاحقًا لتدعم هذا الاتجاه.

ولم يكن العامل العالمي وحده وراء ارتفاع سعر الذهب اليوم في مصر، إذ لفت إيمبالي إلى أن تحركات سعر صرف الدولار محليًا لعبت دورًا مهمًا في زيادة الأسعار، فمع ارتفاع العملة الأمريكية، ترتفع تكلفة استيراد وتسعير الذهب، نظرًا لاعتماد المعادلة السعرية على السعر العالمي المقوم بالدولار.

وأضاف أن تزامن ارتفاع الدولار مع زيادة الطلب الداخلي ضاعف من الضغوط السعرية، حيث شهدت السوق عودة ملحوظة للمشتريين بعد فترة من تهاونه النسبي، كما أن الطلب تصاعد سريعًا منذ بداية التصعيد العسكري، ما أدى إلى تحرك الأسعار المحلية حتى قبل افتتاح التداول في البورصات العالمية.

وأشار إيمبالي إلى أن استمرار الحرب لفترة أطول أو توسع نطاقها قد يؤدي إلى زيادة جديدة في الإقبال، خاصة على السبائك والجيوانات الذهبية، هذه المنتجات تحظى بإقبال واسع لسهولة تداولها وانخفاض مصنفاتها مقارنة بالمشغولات.

مؤكدًا أن التجار قاموا بتعديل الأسعار استنادًا إلى

موضحًا أن عودة قوائم الانتظار في بعض محال الذهب تبقى مرتبطة بمدى استمرار التوترات، إذ إن طول أمد الصراع يعزز توجه الأفراد نحو الادخار في الذهب كوسيلة آمنة لحفظ القيمة.

وحول توقعات أسعار الذهب خلال المرحلة المقبلة، يرى إيمبالي أن استمرار التصعيد العسكري قد يدفع الأسعار إلى تسجيل قيم جديدة تصاعدت ما سينعكس بدوره على السوق المحلية، فالتوترات السياسية عالميًا ما تترافق مع اضطرابات اقتصادية، ما يزيد من جاذبية الذهب كإداة تحوط.

في حين أوضح لطفى منيب، نائب رئيس الشعبة العامة للذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن الزيادة التي شهدتها السوق المحلية جاءت انعكاسًا مباشرًا للتصعيد المستمر القائم بين أمريكا وإسرائيل وإيران.

مؤكدًا أن التجار قاموا بتعديل الأسعار استنادًا إلى

منذ اللحظات الأولى للتصعيد بين إيران وأمريكا، وهو أمر متوقع في ظل الأزمات السياسية والحروب، موضحة أن الذهب عنصر ما يكون الخيار الأول للمستثمرين عند ارتفاع مستويات المخاطر، إذ يتجه إليه الأفراد والمؤسسات لحماية رؤوس أموالهم من تقلبات الأسواق، وهذا الإقبال المتزايد أدى إلى صعود سعر أوقية الذهب عالميًا، ما دفع السوق المحلية إلى التحرك بشكل استباقي وفتح الأسعار قبل تأكيد الاتجاه العالمي.

وأشار إلى أن التجار في مصر دفعوا الأسعار تحوطًا لتوقعات استمرار الصعود، خاصة مع المؤشرات الأولية التي كانت ترشح ارتفاع الأوقية بسبب أجواء الحرب، وبالفعل، جاءت التحركات العالمية لاحقًا لتدعم هذا الاتجاه.

ولم يكن العامل العالمي وحده وراء ارتفاع سعر الذهب اليوم في مصر، إذ لفت إيمبالي إلى أن تحركات سعر صرف الدولار محليًا لعبت دورًا مهمًا في زيادة الأسعار، فمع ارتفاع العملة الأمريكية، ترتفع تكلفة استيراد وتسعير الذهب، نظرًا لاعتماد المعادلة السعرية على السعر العالمي المقوم بالدولار.

وأضاف أن تزامن ارتفاع الدولار مع زيادة الطلب الداخلي ضاعف من الضغوط السعرية، حيث شهدت السوق عودة ملحوظة للمشتريين بعد فترة من تهاونه النسبي، كما أن الطلب تصاعد سريعًا منذ بداية التصعيد العسكري، ما أدى إلى تحرك الأسعار المحلية حتى قبل افتتاح التداول في البورصات العالمية.

وأشار إيمبالي إلى أن استمرار الحرب لفترة أطول أو توسع نطاقها قد يؤدي إلى زيادة جديدة في الإقبال، خاصة على السبائك والجيوانات الذهبية، هذه المنتجات تحظى بإقبال واسع لسهولة تداولها وانخفاض مصنفاتها مقارنة بالمشغولات.

مؤكدًا أن التجار قاموا بتعديل الأسعار استنادًا إلى

موضحًا أن عودة قوائم الانتظار في بعض محال الذهب تبقى مرتبطة بمدى استمرار التوترات، إذ إن طول أمد الصراع يعزز توجه الأفراد نحو الادخار في الذهب كوسيلة آمنة لحفظ القيمة.

وحول توقعات أسعار الذهب خلال المرحلة المقبلة، يرى إيمبالي أن استمرار التصعيد العسكري قد يدفع الأسعار إلى تسجيل قيم جديدة تصاعدت ما سينعكس بدوره على السوق المحلية، فالتوترات السياسية عالميًا ما تترافق مع اضطرابات اقتصادية، ما يزيد من جاذبية الذهب كإداة تحوط.

في حين أوضح لطفى منيب، نائب رئيس الشعبة العامة للذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن الزيادة التي شهدتها السوق المحلية جاءت انعكاسًا مباشرًا للتصعيد المستمر القائم بين أمريكا وإسرائيل وإيران.

مؤكدًا أن التجار قاموا بتعديل الأسعار استنادًا إلى

منذ اللحظات الأولى للتصعيد بين إيران وأمريكا، وهو أمر متوقع في ظل الأزمات السياسية والحروب، موضحة أن الذهب عنصر ما يكون الخيار الأول للمستثمرين عند ارتفاع مستويات المخاطر، إذ يتجه إليه الأفراد والمؤسسات لحماية رؤوس أموالهم من تقلبات الأسواق، وهذا الإقبال المتزايد أدى إلى صعود سعر أوقية الذهب عالميًا، ما دفع السوق المحلية إلى التحرك بشكل استباقي وفتح الأسعار قبل تأكيد الاتجاه العالمي.

وأشار إلى أن التجار في مصر دفعوا الأسعار تحوطًا لتوقعات استمرار الصعود، خاصة مع المؤشرات الأولية التي كانت ترشح ارتفاع الأوقية بسبب أجواء الحرب، وبالفعل، جاءت التحركات العالمية لاحقًا لتدعم هذا الاتجاه.

ولم يكن العامل العالمي وحده وراء ارتفاع سعر الذهب اليوم في مصر، إذ لفت إيمبالي إلى أن تحركات سعر صرف الدولار محليًا لعبت دورًا مهمًا في زيادة الأسعار، فمع ارتفاع العملة الأمريكية، ترتفع تكلفة استيراد وتسعير الذهب، نظرًا لاعتماد المعادلة السعرية على السعر العالمي المقوم بالدولار.

وأضاف أن تزامن ارتفاع الدولار مع زيادة الطلب الداخلي ضاعف من الضغوط السعرية، حيث شهدت السوق عودة ملحوظة للمشتريين بعد فترة من تهاونه النسبي، كما أن الطلب تصاعد سريعًا منذ بداية التصعيد العسكري، ما أدى إلى تحرك الأسعار المحلية حتى قبل افتتاح التداول في البورصات العالمية.

وأشار إيمبالي إلى أن استمرار الحرب لفترة أطول أو توسع نطاقها قد يؤدي إلى زيادة جديدة في الإقبال، خاصة على السبائك والجيوانات الذهبية، هذه المنتجات تحظى بإقبال واسع لسهولة تداولها وانخفاض مصنفاتها مقارنة بالمشغولات.

مؤكدًا أن التجار قاموا بتعديل الأسعار استنادًا إلى

موضحًا أن عودة قوائم الانتظار في بعض محال الذهب تبقى مرتبطة بمدى استمرار التوترات، إذ إن طول أمد الصراع يعزز توجه الأفراد نحو الادخار في الذهب كوسيلة آمنة لحفظ القيمة.

وحول توقعات أسعار الذهب خلال المرحلة المقبلة، يرى إيمبالي أن استمرار التصعيد العسكري قد يدفع الأسعار إلى تسجيل قيم جديدة تصاعدت ما سينعكس بدوره على السوق المحلية، فالتوترات السياسية عالميًا ما تترافق مع اضطرابات اقتصادية، ما يزيد من جاذبية الذهب كإداة تحوط.

في حين أوضح لطفى منيب، نائب رئيس الشعبة العامة للذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن الزيادة التي شهدتها السوق المحلية جاءت انعكاسًا مباشرًا للتصعيد المستمر القائم بين أمريكا وإسرائيل وإيران.

مؤكدًا أن التجار قاموا بتعديل الأسعار استنادًا إلى

حذرت من التكاليف على التخزين..

الغرف التجارية: الأسواق المصرية مستقرة ومخزون السلع آمن ولا توجد قفزات سعرية

 «المواد الغذائية»: نمتلك خط دفاع قوي يحول دون وصول الزيادات العالمية	 «العطارة»: تصاعد التوتر في منطقة الخليج يعكس بصورة مباشرة على واردات التوابل	 «الحاصلات»: تحريك سعر الصرف صعودًا وهبوطًا مازالت في نطاق محدود	 «القصاين»: لا يوجد نقص في الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي	 «السكر»: الإنتاج يسير بصورة منتظمة رغم التوتر الجيوسياسي
--	--	---	---	--

مساراتها، قد يصبح توفير كميات كافية من التوابل والتوابل الحافة أكثر صعوبة، الأمر الذي يهدد الارتفاعات السعرية محتملة خلال الفترة المقبلة.

وأكد على أن البائعين المتاحين محدودين للغاية، مشيرًا إلى أن التجار يتابعون المستجدين أولاً بأول في محاولة للحفاظ على توازن السوق وتقليل التأثيرات قدر الإمكان.

الحاصلات والحبوب، لا تغييرات في الأسعار منذ اندلاع المواجهات

مسايراتها، قد يصبح توفير كميات كافية من التوابل والتوابل الحافة أكثر صعوبة، الأمر الذي يهدد الارتفاعات السعرية محتملة خلال الفترة المقبلة.

وأكد على أن البائعين المتاحين محدودين للغاية، مشيرًا إلى أن التجار يتابعون المستجدين أولاً بأول في محاولة للحفاظ على توازن السوق وتقليل التأثيرات قدر الإمكان.

الحاصلات والحبوب، لا تغييرات في الأسعار منذ اندلاع المواجهات

مسايراتها، قد يصبح توفير كميات كافية من التوابل والتوابل الحافة أكثر صعوبة، الأمر الذي يهدد الارتفاعات السعرية محتملة خلال الفترة المقبلة.

وتابع، أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن أسعار السكر في مصر مستقرة، وهو ما ينعكس على أسعار السكر في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السكر

في ظل التصعيد العسكري بالمنطقة

10 إجراءات احترازية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة في وقت الحرب



صلاح السعيد:

وزارتا البترول والكهرباء لديهما خبرة كافية في مواجهة أزمات الطاقة



مصطفى الشربيني:

تعبيل مواعيد استلام 3 شحنات غاز خلال مارس الجاري

سنوات التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، كمحطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، إلى جانب مشروع الضخبة النووية، ومصانع إنتاج بطاريات تخزين الطاقة الشمسية، وغيرها، لزيادة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى 45% بحلول 2030. لمواجهة أي أزمات غير متوقعة. وفي هذا السياق، أضاف المهندس محمد عطية، الخبير في شؤون الطاقة، أن الأحداث في الشرق الأوسط، ستؤثر بشكل كبير على سوق الطاقة في مصر، عبر مسارين رئيسيين: أولاً، الغاز الطبيعي ثم يمتد إلى التكلفة الاقتصادية وأسعار الوقود؛ فحالي توقف أو اضطراب الإمدادات القادمة من حقل «ليفياثان» و«شمار»، من المتوقع أن تقلد الشبكة القومية ما يقارب 10-15% من احتياجاتها اليومية في فترات الذروة، ما يضطرب على محطات الكهرباء، ويؤدي إلى زيادة الاعتماد على المازوت والسولار، أو اللجوء المكثف لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، وهو خيار متاح تقنياً عبر وحدات الشحن ولكنه مكلف في أوقات التصعيد، إذ ترتفع أسعار الشحن والأمين البحري بنسبة قد تصل إلى 30-50%، بينما يقفز سعر الشحنات الفورية نفسها 20-30% نتيجة اضطراب الممرات الملاحية وترجع صادرات بعض المنتجين.

وأشار عطية إلى أن هذا التطور قد يرفع فاتورة الاستيراد الشهرية لمصر بنحو 700-800 مليون دولار إذا استمرت الأزمة ثلاثة أشهر، ويجعل نسبة الاعتماد الشهري على الغاز المسال خلال فترة الحرب في حدود 20-25% من إجمالي الاستهلاك، وهو ما ينعكس مباشرة على تكلفة توليد الكهرباء، وعجز قطاع الطاقة بنسبة قد تصل إلى 10-15% خلال ربع سنة من التوتر.

وأوضح أن ارتفاع خام برنت بنسبة 10-15% في الأسابيع الأولى من التصعيد قد يدفع أسعار البنزين والسولار محلياً للزيادة بنحو 10-15% وفق آلية التسعير التقني، خاصة إذا امتدت الأزمة من شهرين إلى أربعة أشهر. ومع زيادة استخدام الوقود السائل لتعويض نقص الغاز، قد تراجع المخزون الاستراتيجي من المنتجات البترولية بنسبة 10-15% خلال ثلاثة أشهر إذا لم تعزز الواردات سريعاً، وبالتالي فإن استمرار الحرب لفترة متوسطة (90 يوماً تقريباً) يعني انتقال الضغط من مجرد اضطراب في الشبكة إلى عبء مالي مباشر على الموازنة وميزان المدفوعات، ما يعزز الحاجة الماسة للاعتماد الأكبر على الغاز المسال مع تكلفة أعلى حتى عودة الاستقرار الإقليمي أو زيادة الإنتاج المحلي.



وهي الترتيبات التي توقفت بفعل نقص الإمدادات الحالي. ويتوقع الشربيني أن تقوم الشركة المصرية للغازات الطبيعية، وهي المشتري القومي للطاقة، بتعبيل مواعيد استلام ثلاث شحنات غاز بشكل شهري ابتداءً من مارس الجاري، ومن المتوقع أن تطرح الشركة مناقصة لشراء ما بين 19 و21 شحنة إضافية للشهر من يونيو حتى سبتمبر لتغطية احتياجات الصيف عندما يصل الاستهلاك إلى ذروته.

ويشير الشربيني إلى أن مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية يسير بخطوات ثابتة ولم يتأثر بالأحداث الحالية، معتبراً أنه أحد أهم الحلول الرئيسية لزيادة إنتاج الكهرباء وتحويل مصر لمركز إقليمي لتوليد الكهرباء في ظل الظروف الراهنة، حيث إنه من المخطط بدء تشغيل المرحلة الأولى بقدرة 1500 ميجاوات لدعم الشبكة خلال صيف 2026، على أن يصل المشروع إلى كامل قدرته (3000 ميجاوات) بحلول أبريل 2026. ويعد المشروع من مدينة بدر في مصر إلى تبوك والمدينة المنورة في السعودية عبر كابلات بحرية في خليج العقبة وخطوط هوائية، وهي مناطق بعيدة عن مراكز التوتر المباشرة في الخليج العربي.

وتابع الشربيني أن الحكومة المصرية اتخذت إجراءات احترازية على المستوى المحلي أيضاً، بخلاف القرارات على المستوى الدولي، حيث تسعى وزارة الكهرباء منذ

ومن المتوقع أن تصل أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها خلال الأيام المقبلة بما يعادل 80 دولاراً للبرميل، وهو ما يؤثر على ميزانير الدول المستوردة ويضعها في أزمة حقيقية، وليست مصر بمعزل عن تلك الحرب المشتعلة بالمنطقة، وهو ما أثار تساؤلات حول استعداد الحكومة لمواجهة تداعيات هذه الحرب فيما يتعلق بتأمين احتياجاتها من السلع الأساسية والأمن الغذائي، وعلى رأسها قطاع الطاقة والمشتقات البترولية والكهرباء، تجنّباً لأزمات سابقة عاينها فيها من أزمة وقود وطاقة، وترتب عليها انتاج سياسات تخفيف الأحمال وقطع الكهرباء لترشيد استهلاك الغاز والوقود.

وقال الدكتور محمد صلاح السبكي، رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة السابق، إن الحكومة ممثلة في وزارتي البترول والكهرباء أصبحت لديها خبرة كافية في مواجهة أزمات الطاقة، وهو ما جعلها خلال السنوات الأخيرة تتبنى استراتيجية تقوم على 10 محاور رئيسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، إلى جانب فائض التصدير على مستوى الطاقة الجديدة والمتجددة أو قطاع البترول والوقود الأحفوري، وأيضاً هذه الاستراتيجية بأنها بمثابة إجراءات احترازية ووقائية ضد أي أزمة طاقة متوقعة.

وتتضمن هذه الاستراتيجية في تأمين قدرات وكميات إضافية من الغاز الطبيعي المسال لفترات ممتدة لتلبية احتياجات قطاع الكهرباء والصناعة والمواطنين، وتوقيع مصادر الإمداد إلى جانب الإنتاج المحلي، والتعاقد على شحنات من الغاز الطبيعي المسال من مصادر متنوعة، وإبرام اتفاقيات طويلة الأجل واتفاقيات توريد مع شركات عالمية، وتأسيس بنية تحتية متكاملة لاستقبال الواردات من الغاز المسال، واستخدام وتشغيل سفن التسيير، والتي تعتبر دعامة رئيسية للأمن القومي في مجال الطاقة، وذلك بالتوازي مع مواصلة دعم زيادة الإنتاج المحلي من خلال انتظام سداد مستحقات الشركاء الأجانب بما يعزز أنشطة الاستكشاف والبحث والتقييم.

وأوضح السبكي أن ما تم تجهيزه من بنية تحتية وسفن تسيير وإمداد غاز إضافية يأتي ضمن سيناريوهات متعددة وبدلية تم إعدادها بالتسليم الدائم والعمل الكفائي مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، بما يضمن الاستخدام وسرعة الاستجابة لأي متغيرات لتأمين إمدادات الغاز اللازمة لقطاع الكهرباء بالكميات المطلوبة، علاوة على توفير أرصدة استراتيجية آمنة من البنزين، من خلال زيادة الكميات المكررة بمعامل التكرير الصربية لرفع معدلات الإنتاج المحلي، وتنفيذ برامج الصيانة الدورية اللازمة لضمان التشغيل بالكفاءة القصوى والاستغلال الأمثل للطاقات التخزينية

أثار الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على إيران، وما ترتب عليه من قيام إيران بضرب القواعد العسكرية الأمريكية في دول خليجية منها الكويت والبحرين وقطر والإمارات والسعودية والأردن والعراق، حالة من القلق في منطقة الشرق الأوسط، بما يندرج بحرب عالمية تلقى بظلالها السلبية على العالم كله وتدمر اقتصادياته، نظراً لما يتبع عن هذه التصعيدات العسكرية من قرارات صارمة تتمثل في إغلاق المجال الجوي للدول، وتوقف حركة الطائرات والسفن وسلاسل الإمداد على المستوى الإقليمي والدولي، وبالتبعية اشتعال أسعار النفط والغاز.



أثار الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على إيران، وما

ترتب عليه من قيام إيران بضرب القواعد العسكرية الأمريكية في دول خليجية منها الكويت والبحرين وقطر والإمارات والسعودية والأردن والعراق، حالة من القلق في منطقة الشرق الأوسط، بما يندرج بحرب عالمية تلقى بظلالها السلبية على العالم كله وتدمر اقتصادياته، نظراً لما يتبع عن هذه التصعيدات العسكرية من قرارات صارمة تتمثل في إغلاق المجال الجوي للدول، وتوقف حركة الطائرات والسفن وسلاسل الإمداد على المستوى الإقليمي والدولي، وبالتبعية اشتعال أسعار النفط والغاز.

وتتضمن هذه الاستراتيجية في تأمين قدرات وكميات إضافية من الغاز الطبيعي المسال لفترات ممتدة لتلبية احتياجات قطاع الكهرباء والصناعة والمواطنين، وتوقيع مصادر الإمداد إلى جانب الإنتاج المحلي، والتعاقد على شحنات من الغاز الطبيعي المسال من مصادر متنوعة، وإبرام اتفاقيات طويلة الأجل واتفاقيات توريد مع شركات عالمية، وتأسيس بنية تحتية متكاملة لاستقبال الواردات من الغاز المسال، واستخدام وتشغيل سفن التسيير، والتي تعتبر دعامة رئيسية للأمن القومي في مجال الطاقة، وذلك بالتوازي مع مواصلة دعم زيادة الإنتاج المحلي من خلال انتظام سداد مستحقات الشركاء الأجانب بما يعزز أنشطة الاستكشاف والبحث والتقييم.

وأوضح السبكي أن ما تم تجهيزه من بنية تحتية وسفن تسيير وإمداد غاز إضافية يأتي ضمن سيناريوهات متعددة وبدلية تم إعدادها بالتسليم الدائم والعمل الكفائي مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، بما يضمن الاستخدام وسرعة الاستجابة لأي متغيرات لتأمين إمدادات الغاز اللازمة لقطاع الكهرباء بالكميات المطلوبة، علاوة على توفير أرصدة استراتيجية آمنة من البنزين، من خلال زيادة الكميات المكررة بمعامل التكرير الصربية لرفع معدلات الإنتاج المحلي، وتنفيذ برامج الصيانة الدورية اللازمة لضمان التشغيل بالكفاءة القصوى والاستغلال الأمثل للطاقات التخزينية



عبر التمويل المدعوم والصندوق الاستثماري لإعادة التشغيل..

مبادرات حكومية تتجاوز مليار جنيه لإنقاذ أكثر من 6 آلاف مصنع متعثر

وفي سياق متصل أشاد المهندس هيمن عبد الله عضو غرفة الصناعات المعدنية بإعداد الحكومة في إطلاق حزم ومهل وتيسيرات لإنقاذ المصانع المتعثرة، مشيراً إلى أنها خطوة جيدة مباشرة خاصة أن المصانع المتعثرة يقدر عددها بنحو 6 آلاف مصنع، وذلك يعكس إدراكاً واضحاً لحجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التعثر، وتأثيره السلبي على معدلات التشغيل والنمو الصناعي، خاصة في ظل ضغوط التمويل وتراكم الالتزامات خلال السنوات الماضية.

وأضاف «عبد الله» أن تأسيس صندوق استثماري برأسمال مليار جنيه، بالشراكة مع عدد من البنوك المصرية، يمثل نقلة نوعية في آليات التعامل مع الأزمة، حيث يتيح للبنوك الدخول بحصص ملكية مدعومة بالفائدة نفسها لسحبها من الاعتماد على أدوات التمويل التقليدية، مع التخارج لاحقاً بعد استعادة المصانع لكامل طاقتها الإنتاجية، بما يحقق توازناً بين استدامة التمويل والحفاظ على الأصول الصناعية.

ولفت إلى أن التيسيرات التنظيمية التي أقرتها وزارة الصناعة، وعلى رأسها الإعفاء من غرامات التأخير ومع ممد إضافية لاستكمال الأعمال الإنشائية والتجهيز للتشغيل تصل إلى 18 شهراً وفق نسب التنفيذ، تمثل رسالة طمأنينة قوية للمستثمرين الجادين، وتسهم في إزالة معوقات إجرائية حالت دون تشغيل عدد كبير من المصانع.

وأوضح أن توافق مقترحات رؤساء الغرف الصناعية وجمعيات المتعثرين بشأن إنشاء صندوق إعادة هيكلة وتشغيل المصانع المتعثرة يعكس انسجاماً حقيقياً مع احتياجات أصحاب المصانع، الذين ينظرون إلى هذه المبادرة باعتبارها بادرة أمل حقيقية لإغلاق ملف أزمة امتدت لأكثر من 14 عاماً.

وأردف عضو غرفة الصناعات المعدنية أن نجاح هذه المبادرات من شأنه دعم التصنيع المحلي، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل مستدامة، بما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.



المصناعات المعدنية:

المبادرات والتيسيرات رسالة طمأنينة قوية ونجاحها يفيد التصنيع المحلي

المستثمرين الجادين وإتاحة فرصة جديدة لاستكمال مشروعاتهم، ولتفت إلى أن الجمعية ستقدم اجتماعاً خلال الفترة المقبلة يضم المستثمرين بالمنطقة الصناعية لمناقشة تفاصيل القرار، ودراسته مدى ملاءمته لحالات التعثر المختلفة، على أن يتم رفع محضر الاجتماع وملاحظات المستثمرين إلى الهيئة العامة للتصنيع الصناعية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات أو توضيحات إضافية. وأشار إلى أن مدة المهل الجديدة، قد تكون مناسبة في بعض الحالات وغير كافية في أخرى، وهو ما سيتم بحثه خلال الاجتماع لضمان استعادة أكبر عدد ممكن من المصانع. وأضاف «رضا» أن المبادرة المقترحة لإنشاء صندوق متخصص لدعم المصانع المتعثرة تمثل خطوة محورية لمعالجة أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، لافتاً إلى أن فاعلية الصندوق مرهونة بعدم اختصار دوره على توفير التمويل فقط، بل بإتاحة وإشراك إعادة الهيكلة الإدارية والفنية للمصانع المستفيدة.



الأجهزة الكهربائية والمنزلية:

نحتاج مبادرة للتنازل عن الفوائد البنكية المتركمة على الكيانات المتعثرة

المساهمين معه، بينما صاحب المصنع الجاد سيفضل التمويل في صورة ديون منخفضة بدلاً من التنازل عن حصة من ملكيته. ودعا إلى أن يكون الدعم في صورة تمويل مباشر وليس حصوص ملكية، وبأسعار فائدة منخفضة لا تتجاوز 10%، مقارنة بالمستويات المرتفعة للفائدة حالياً، والتي تصل إلى 20% و25% للإيداع والإقراض.

وفي سياق ذاته قال أيمن رضا، الأمين العام لجمعية مستثمري العاشر من رمضان، إن قرار وزارة الصناعة والنقل منح مهل وتيسيرات للمصانع المتعثرة، والذي صدر مؤخراً يمثل استجابة مباشرة لطالب المصنعين والمستثمرين، ويعكس حرص الحكومة على دعم القطاع الصناعي.

وأشار إلى أن جمعية مستثمري العاشر من رمضان كانت قد تقدمت بعدة مقترحات لمساندة المصانع المتعثرة، وجاء القرار الأخير كرد فعل إيجابي من وزارة الصناعة لتخفيف الأعباء عن



مستثمري العاشر من رمضان:

المشكلات المالية وسوء الإدارة وارتفاع تكلفة الخامات أسباب الأزمات

وقال المهندس حسن مبروك، رئيس شعبة الأجهزة الكهربائية والزربية بغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، إن مساعدة المصانع المتعثرة لا يجب أن تتم عبر مبادرة تسعير للبنوك بالدخول كسماهيمن في ملكية المصانع، بل عبر مبادرة أخرى تتنازل فيها البنوك عن الفوائد البنكية المتركمة على الكيانات المتعثرة منذ سنوات، مع الالتزام بجودة أصل الدين. وأشار «مبروك» إلى أن هناك عدد كبير من المصانع المتعثرة توقف بسبب عدم القدرة على سداد القروض البنكية، خاصة بعد الارتفاعات القياسية في أسعار الفائدة خلال السنوات الماضية، وتابع: «نحتاج إلى حل جذري لأزمة المصانع المتعثرة، حل يعطي الأولوية لتشغيل المصانع وعودة العمالة، بدلاً من التركيز على تحصيل الفوائد والغرامات المتركمة على المصانع».

وأوضح «صاحب المصنع غير الكفء أو غير القادر من الناحية الإدارية سيقبل بسهولة بالشراكة بحصص ملكية لأنه سيفقد

وفي هذه المبادرة، ستؤلى البنوك الدخول بحصص ملكية مؤقتة للمصانع المستفيدة، على أن تتخارج منها لاحقاً بعد عودة تلك المصانع إلى التشغيل الكامل، كما شملت الحوافز منح مهلة 12 شهراً لكل مشروع صناعي حاصل على رخصة بناء وأنجز ما بين 50% و75% من أعمال البناء، مع الإعفاء من الأقساط المتأخر المقررة عن فترة الستة أشهر الأولى فقط.

في الوقت ذاته تضمنت الحوافز منح مهلة 18 شهراً لكل مشروع صناعي حاصل على رخصة بناء ولم ينفذ أي نسبة بنائية، أو نفذ أقل من 25% من أعمال البناء، مع الإعفاء من الغرامة المقررة عن فترة الستة أشهر الأولى فقط.

ويحسب وزارة الصناعة تسري هذه الحوافز حتى 30 أبريل 2026، مع التأكيد على سحب الأرض في حال عدم الالتزام بماهمل المتوقعة.

وأشار عدد من صناع تحدثوا ل«عالم المال» إلى أن الخطوات والمبادرات التي تتخذها وزارة الصناعة قادرة على حل جزء من أزمة المصانع المتعثرة، لكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الإجراءات والتمويلات، خاصة في ظل تزايد أعداد المصانع المتعثرة.

وقال المهندس حسن مبروك، رئيس شعبة الأجهزة الكهربائية والزربية بغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، إن مساعدة المصانع المتعثرة لا يجب أن تتم عبر مبادرة تسعير للبنوك بالدخول كسماهيمن في ملكية المصانع، بل عبر مبادرة أخرى تتنازل فيها البنوك عن الفوائد البنكية المتركمة على الكيانات المتعثرة منذ سنوات، مع الالتزام بجودة أصل الدين. وأشار «مبروك» إلى أن هناك عدد كبير من المصانع المتعثرة توقف بسبب عدم القدرة على سداد القروض البنكية، خاصة بعد الارتفاعات القياسية في أسعار الفائدة خلال السنوات الماضية، وتابع: «نحتاج إلى حل جذري لأزمة المصانع المتعثرة، حل يعطي الأولوية لتشغيل المصانع وعودة العمالة، بدلاً من التركيز على تحصيل الفوائد والغرامات المتركمة على المصانع».

وأوضح «صاحب المصنع غير الكفء أو غير القادر من الناحية الإدارية سيقبل بسهولة بالشراكة بحصص ملكية لأنه سيفقد

وتعمل وزارة الصناعة خلال الفترة الأخيرة على وضع حلول لمساعدة الكيانات الصناعية، خاصة المصانع المتعثرة منها، في محاولة لإعادتها إلى دائرة الإنتاج من جديد.

وأطلق وزارة الصناعة مؤخراً ثلاث مبادرات رئيسية استهدفت الأولى تمويل المصانع التي تعاني نقص في رأس المال، من خلال توفير تمويلات ميسرة بفائدة مدعومة تبلغ 7.5%.

وأما المبادرة الثانية فركزت على توفير تمويلات مدعومة بالفائدة نفسها لسحبها من الاعتماد على أدوات التمويل التقليدية، مع التخارج لاحقاً بعد استعادة المصانع لكامل طاقتها الإنتاجية، بما يحقق توازناً بين استدامة التمويل والحفاظ على الأصول الصناعية.

في حين استهدفت المبادرة الثالثة المصانع المتعثرة كلياً، وبالبالغ عددها نحو 6 آلاف مصنع، عبر تأسيس صندوق استثمار برأسمال مليار جنيه، بالشراكة مع عدد من البنوك المصرية.

وسعت الحكومة نطاق الأنشطة الصناعية المستفيدة من الحوافز الاستثمارية بموجب القرار الذي أصدره الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ويحمل رقم 503 لسنة 2026، في خطوته بتصديق دعم توظيف الصناعة وتعويض سلاسل الإمداد من خلال ربط الحوافز الخاصة بالطائفتين الجغرافيتين (أ) و(ب)، وفي هذا السياق قال سيد خميس المتخصص في سياسات التنمية الصناعية: «قرار رئيس الوزراء بتوسيع قاعدة الأنشطة الصناعية المستفيدة من حوافز الاستثمار يعكس فلسفة توسع واضحة تتجاوز مجرد إضافة أنشطة جديدة»، مؤكداً أن الأثر الأكبر يتمثل في توسيع رقعة الاستهداف بما يتناسب مع امتداد المناطق الصناعية خاصة التي تقع خارج نطاق القاهرة الكبرى وهو ما يعكس توجهها لدعم الانتشار الجغرافي للاستثمار الصناعي.

وأضاف أن إدراج صناعات هندسية ذات كثافة تصديرية عالية لا يمثل في حد ذاته دافعاً مباشراً لإقامة صناعات جديدة باعتبار أن القرار الاستثماري يرتبط بالأساس بتشغيل رأس المال وتحقيق العائد وليس الحوافز فقط لأنه يشكل حافزاً قوياً لتوسيع الشركات القائمة التي قد تجد في هذا المزاج عنصرًا إضافياً يدعم قرارات زيادة الطاقة الإنتاجية.

وفيما يتعلق بالفارق بين نسب الخصم الضريبي الباقية 20% للقطاع (أ) و 25% للقطاع (ب) رأى أن هذا الفارق يمدد كافيًا من الناحية الضريبية لإعادة توجيه جزء من خريطة الاستثمارات نحو المناطق الأكثر احتياجاً، مشيراً إلى أن القرار ينطوي على فلسفة دعم استثمار حقيقي من خلال توسيع قاعدة الأنشطة الرسمية وتمتع الكيانات المنتزعة مهلة تنافسية مباشرة.

وأكد أن القاعدة الاستثمارية تقوم على حساب العائد من الفرض المتاحة معتبراً أن القرار يمثل إضافة داعمة للفرصة الاستثمارية لكنه لا يمدد ميسراً أو دافعاً مستقلاً لاتخاذ قرار التأسيس، مؤكداً أن تأثيره سيكون أوسع في دفع المصانع القائمة إلى التوسع أكثر من كونه محفزاً لإنشاء مشروعات جديدة من البداية في ظل بقاء عناصر مثل تكلفة التمويل والطاقة ضمن العوامل الحاسمة في قرارات الاستثمار. ولفت إلى أن التوسع في إدراج صناعات مثل الصناعات الكيماوية والصناعات الكيماوية من شأنه أن ينعكس بصورة مباشرة على تقليل الفجوة الاستثمارية خاصة في الصناعات المغنية، مؤكداً أن القرار يستهدف صناعات قادرة على

وفيما يتعلق بالخصم الضريبي الذي يتراوح بين 20% و 25% أشار الأمين العام لجمعية مستثمري العاشر من رمضان إلى أن فكرة التحفيز الضريبي أو الإعفاء، لم تكن مطروحة بهذا الشكل من قبل وأيضاً الخطوة بأنها إيجابية إلا أنه أكد أنها ليست كافية بمفردها لتسريع وتيرة توظيف الصناعات لكنها قد تسهم في دعم هذا الاتجاه.

وأوضح أن قرار المستثمر لا يتوقف على الحافز الضريبي فقط بل تحكمه مجموعة من العوامل الأخرى في مقدمتها تحسين الإجراءات وتخفيض الرسوم التي تحصل عليها الهيئة العامة للتصنيع الصناعية والجهات المختلفة بالإضافة إلى إعادة النظر في أسعار الطاقة التي وصفها بأنها مرتفعة مؤكداً أن هذه العناصر مجتمعة تلعب دوراً مؤثراً في جذب وحول أبرز التحديات التي قد تواجه المستثمرين في تطبيق حوافز الاستثمار أوضاع أن الإشكالية الأساسية لا تكمن في صدور القرارات بقدر ما تكمن في آليات التنفيذ على أرض الواقع مشيراً إلى أن بعض الجهات المعنية بالتطبيق تمتلك فهماً واضحاً للقرارات وتعمل على تفسير الإجراءات أمام المستثمرين في حين تقصر جهات أخرى على الفهم الكلي ما يؤدي إلى تباين في تفسير مدى انطباق الحوافز من حالة إلى أخرى وهو ما يمثل تحدياً إدارياً وإجرائياً حقيقياً يعيد من الاستفادة الكاملة من تلك الحوافز.



سيد خميس:

إدراج صناعتي السيارات والكيماويات يحسن فرص التوظيف

العاشر من رمضان من توسيع الحوافز يعني إدراج أنشطة جديدة لم تكن مشمولة سابقاً ضمن المزايا الاستثمارية موجودة إلى حين جوهره يقوم على ضم قطاعات إضافية للاستفادة من الحوافز وهو ما يعد توسعاً في نطاق التطبيق.



الرسمية في الانضمام إليها والاستفادة من الحوافز ضمن إطار من الالتزام والتطوير. وأكد أن التحديات تظل جزءاً أساسياً من بيئة العمل الصناعي موضحاً أن الحزم والحوافز التي تم تقديمها خلال السنوات الثلاث الماضية أسهمت في تحسين مناخ الاستثمار بدرجة كبيرة وإن كانت تمثل اسلحاً للمناخ أكثر من كونها حلاً كاملاً.

وأشار إلى أن مجتمع الصناعة أظهر صلابته في مواجهة أزمات اقتصادية متعاقبة وهو ما يُحسب له في قدرته على الاستمرار والتكيف. ومن جهته أكد أيمن رضا الأمين العام لجمعية مستثمري

إحداث تأثير ملموس في الميزان التجاري سواء عبر إحلال الواردات أو تعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة. وأشار إلى أن الإطار القانوني للحوافز قائم بالفعل وأن القرار الحالي يقتصر على توسيع نطاق الاستهداف وهو ما يعني أن التطبيق يظل في جوهره موجهاً لدعم القائمين بالفعل داخل المنظومة الصناعية باعتبارهم الأكثر جاهزية للاستفادة الفورية.

وفيما يتعلق بدعم الاقتصاد غير الرسمي أوضح أن الدولة تمضي قدماً في هذا الاتجاه إلا أن هناك تعارضات مباشرة وغير مباشرة ما زالت قائمة لافتاً إلى أن نجاح هذا المسار يرتبط بوجود رغبة حقيقية لدى العاملين خارج المنظومة

هل تؤجل الحرب الإيرانية الأمريكية الطروحات الحكومية؟

تواجه البورصة حالة من التقلبات الحادة في ظل الأحداث الإقليمية المتصاعدة، حيث أثرت الحرب الحالية على حركة التداولات والأسهم بشكل ملموس، وأدت إلى تأجيل بعض الطروحات المزمع تنفيذها. وأوضح خبراء أسواق المال أن هذه التراجعات لا تعكس فقط تأثير الأحداث الجيوسياسية، بل ترتبط أيضاً بعوامل هيكلية للسوق.



محمد عبد الهادي

**التأجيل قرار منطقي
لحين استقرار السوق
وجذب اكتتابات قوية**



حافظ سليمان

**التوترات الإقليمية قد
تدفع لإعادة جدولة
الطروحات الجديدة**

المستثمرين الأجانب لعبت دوراً رئيسياً، سواء من خلال التخارج من الأسهم أو تقليص المراكز في أدوات الدين حتى قبل اندلاع الحرب، وهو ما زاد من حدة التراجعات مع تصاعد الأحداث. وأوضح عبد الهادي أن السوق كانت قد سجلت ارتفاعات قياسية خلال الفترة السابقة، ووصلت إلى قمم تاريخية، ما جعلها في حاجة فعلية إلى عمليات جني أرباح، خاصة أنها تحركت بصورة منفردة نسبياً عن العديد من أسواق الخليج. وأشار إلى أن كسر مستوى ٥٠ ألف نقطة جاء في سياق تصحيح طبيعي للأسعار، بغض النظر عن التطورات الجيوسياسية. وأكد أن هيكل التداول يمثل عاملاً مؤثراً، حيث تسيطر تعاملات الأفراد على نحو ٨٠٪ من إجمالي التداولات في البورصة، على عكس العديد من الأسواق الخليجية والعالمية التي تستحوذ فيها المؤسسات على النسبة الأكبر. وفي أوقات الأزمات، يكون رد فعل الأفراد أكثر حدة من المؤسسات، ما يضاعف من موجات الهلع البيهي.

كما لفت إلى أن غياب صانع السوق حتى الآن يمثل أحد التحديات الهيكلية، إذ يعد وجوده من الركائز الأساسية في البورصات المتقدمة، نظراً لدوره في توفير السيولة الواحد من التذبذبات الحادة وحماية السوق من الانخفاضات العنيفة الناتجة عن الأحداث المفاجئة. وفيما يتعلق بعمليات الطروحات، أوضح عبد الهادي أن الدولة كانت تستعد لطرح سندات من الشركات، إلا أن مثل هذه العمليات تتطلب بيئة استثمارية مستقرة تتوافر فيها عدة مقومات، من بينها تحسين قيم وأحجام التداول، وزيادة جاذبية السوق، ووجود مشاركة فعالة من المؤسسات المصرية والأجنبية. وأشار إلى أن خروج بعض المؤسسات الأجنبية في ظل الظروف الراهنة يمثل تحدياً رئيسياً، باعتبارها أحد الأضلاع الأساسية في نجاح الطروحات، إلى جانب حالة التلق لدى المستثمرين الأفراد في ظل تراجع العديد من القطاعات والأسهم. وتابع: خبير أسواق المال أن تأجيل الطروحات في التوقيت الحالي يعد قراراً

منطقياً، لحين تحسن بيئة الاستثمار وعودة الاستقرار للأسواق، بما يضمن تحقيق تقييمات عادلة وجذب طلب قوي يحقق أهداف الدولة من برنامج الطروحات. وقال حافظ سليمان، خبير أسواق المال، إن تصاعد الصراع الإيراني الأمريكي يفرض حالة من الترقب والحذر على أسواق المال في المنطقة، وقد يؤدي بالفعل إلى تأجيل بعض خطط الطروحات الجديدة. لحين اتضاح الرؤية واستقرار الأوضاع الجيوسياسية. وأوضح أن أي توترات إقليمية كبرى تدفع المستثمرين، خاصة الأجانب، إلى تقليص مستويات المخاطر في محافظهم الاستثمارية، وهو ما ينعكس على شهية الاكتتاب في الطروحات الجديدة، حيث تفضل الشركات اختيار توقيتات تتسم بالاستقرار لضمان تحقيق تقييمات عادلة وتنطية قوية للاكتتاب. وأضاف سليمان أن تأثر البورصة المصرية بالحرب جاء بصورة أكبر مقارنة ببعض أسواق الخليج لعدة أسباب، في مقدمتها اختلاف هيكل المستثمرين، إذ تعتمد السوق المصرية بشكل ملحوظ على استثمارات الأجانب والمؤسسات التي تتفاعل سريعاً مع الأخبار العالمية عبر التخارج أو تقليص المراكز المالية. وأشار إلى أن أسواق الخليج تتمتع بفوائد سيولة مدعومة بإيرادات النفط، ما يمنحها قدرة أكبر على امتصاص الصدمات الخارجية، فضلاً عن وجود صناديق سيادية ومخاطر حكومية داعمة توفر قدرًا من الاستقرار وقت الأزمات، وهو ما يحد من حدة التراجعات مقارنة بالسوق.

وأكد أن استمرار التوترات لفترة طويلة قد يدفع الشركات لإعادة جدولة الطروحات، أما في حال اتواء الأزمة سريعاً، فقد تعود خطط التقييد والترحيل إلى مسارها الطبيعي، خاصة مع وجود فرص استثمارية جاذبة بأسواق المصرية على المدى المتوسط والطويل.

جمال الهواري



وسط التوترات الجيوسياسية..

البورصة المصرية في 2026.. تصحيح مؤقت وفرص قياسية لنمو القطاعات الدفاعية والسياحية

نمو كبير في قطاعات كثيرة في الدولة كقطاع الخدمات المالية والغير مصرفية وقطاع البنوك وشركات الأسمت وهذا ليس على سبيل الحصر، فهناك قطاعات كثيرة سوف يكون لها دورة صعود قوية خلال ٢٠٢٦ سوف يكون بيها نمو قوي في الإيرادات والأرباح وكل هذا سوف ينعكس على البورصة المصرية وأسعار الأسهم لأنه سوف يكون له أثر كبير على إعادة تسعير الأسهم والبورصة المصرية مرشحة إلى أرقام قياسية أكبر خلال هذا العام، ولكن كان لا بد من وجود بعض التصحيحات، خلال هذا الاتجاه الصاعد لأن هذه الحركات التصحيحية تعمل على تهدئة المؤشرات واستعادة العزم مرة أخرى لدورات صعود جديدة.

وتابع أنه في ظل هذه التوترات الجيوسياسية جاءت هذه الحركة التصحيحية للسوق ومزال السوق يسير في هذه الحركة التصحيحية ولكن مع هذه التوترات الجيوسياسية هناك قطاعات سوف يكون لها نصيب من الصعود كقطاعات الدفاعية مثل قطاع الأدوية والخدمات الطبية وقطاع الأغذية يجب أن يكون جزء من استثمارات المتعاملين في هذه القطاعات لتجنب التقلبات خلال الفترة القادمة. وأضاف أن مع انتهاء هذه التوترات العالمية سوف يتماسك السوق لتيحرك بشكل عرضي قبل دورة الصعود الجديدة لمستويات قياسية جديدة أعلى منطقة ٥٥٠٠٠ نقطة

ويجب على المستثمر استغلال هذه الحركات التصحيحية في الشراء على مراحل لقطاعات ذات نمو خلال الفترة القادمة حيث أن البورصة المصرية خلال ٢٠٢٦ ستكون من أعلى عوائد الاستثمار خلال هذا العام ولكن لا تحمل الحركات التصحيحية تخدعك بوجود ضعف في السوق، ومزال السوق إيجابي وقوي وما يمر به من تصحيح طبيعي وصحي.

وقال أحمد جمال، مدير كبار العملاء بشركة برايم القابضة، أن تماسك سوق المال المصري هذه الفترة القادمة مرهون بالمدى الزمني للحرب بين أمريكا وإيران. وأضاف أن صعود البورصة المصرية جاء بدعم من التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، والإنتاج العام للسوق مازال صاعد، موضعاً أن ما يثبت ذلك هو تماسك السوق خلال التعاملات.

وأضاف أن التغيرات الجيوسياسية مازالت لها تأثير على أداء السوق خاصة مع ارتفاع أسعار النفط العالمية وتأثر حركة الملاحة



أحمد جمال

**تماسك سوق المال مرهون
بالمدى الزمني لحرب
أمريكا وإيران**



أحمد مرتضى

**في حالة هدوء التوترات
سنشهد مستهدفات
سعرية قوية للسوق**



رامي حجازي

**الحرب أدت لهوجة
بيع عنيفة في جميع
أسواق العالم**

الجوية بسبب إغلاق مضيق هرمز، كما أن استمرار الحرب سيكون له تأثير على أسعار البترول والدولار، مما ستأثر ببطيئة الحال على مؤشرات الاقتصاد الكلي ويؤدي إلى تغيير السياسات مثل معدلات الفائدة، مما قد يسبب في استنزاف الاقتصاد المصري، لافتاً إلى أن تراجع صادرات إيداع البنك التجاري الدولي نحو ٧٪ كان له تأثير على السهم، وكذلك مبيعات المؤسسات الأجنبية على عكس المؤسسات المحلية والأفراد المصريين الذين اتجهوا للشراء. ويرى أن تعلق التداول في بعض بورصات الخليج له تأثير سلبي على السوق خاصة مع استمرار الحرب، موضعاً أن في أزمات الحروب يصعب التصحيح بذلك خاصة مع عدم معرفة المدى الزمني لهذه الحرب، مشيراً إلى أن المؤشر الرئيسي لديه دعم حالياً عند مستوى ٦٦٢٤٠ نقطة وهو المستوى الذي وصل إليه المؤشر مع الهبوط العنيف للسوق وفي حال كسره لأسفل سيتغير اتجاه السوق.

قال أحمد مرتضى، خبير أسواق المال، أن سوق المصرية مازالت قوية، وفي حالة هدوء التوترات سنشهد مستهدفات سريعة، كما يستهدف المؤشر الرئيسي مستويات ٥١٠٠٠ نقطة مرة أخرى، ومزال السوق يشهد إعطاء تدوير للسيولة من المؤشر الرئيسي لقطاع التبروكيمواويات الذي شهد تدفقات نقدية، وكذلك من الشركات الكبيرة إلى الشركات الصغيرة، مما ساهم في هبوط المؤشر الثلاثيني نسبياً وارتفاع السبعيني. وأشار إلى أن الصندوق السيادي لبوك الاستثمار تقدم بعروض لإدارة طرح ٢٠٪ من مصر لتأمينات الحياة وهو خير إيجابي يدل على ثقة المستثمرين في السوق المصري كما أنه يعيد تسعير قطاع التأمين، بالإضافة إلى ارتفاع الاحتياطي الأجنبي وتسجيله مستويات قياسية نحو ٥٢.٧ مليار دولار.

ويرى أن سوق المال في مرحلة تجميع ذكي، وليس تصريف، والتراجعات الحالية هي إعادة تموضع وليس بداية اتجاه هابط طويل، مشيراً إلى أن مع استمرار ضبط السياسة النقدية ودعم القطاع الخاص والتركيز على الصناعة والتنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ ستوجد فرصة للسوق أن يتحرك في اتجاه صاعد تدريجي خلال العام الجاري، بشرط استقرار العوامل الخارجية.



سوق المال تواجه ضغوط التوتر الإقليمي وتحديات الاستثمار

قال خبراء سوق المال إن البورصة تبدو أمام اختبار جيوسياسي بالغ التعقيد، لكنها حتى اللحظة تقدم نموذجاً لسوق ناشئة قادرة على الصمود وإعادة التوازن، مستندة إلى ثقة مؤسسية وبنيوية تنظيمية أكثر نضجاً من أي وقت مضى.

قال الدكتور محمد شلبي، المستشار الاقتصادي ورئيس منتدى خبراء الاستثمار في الأوراق المالية FIES، أنه في خضم حرب إقليمية تهدد من أخطر بؤر التوتر الجيوسياسي منذ الحرب العالمية الثانية، ومع تصاعد المواجهة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، دخلت منطقة الشرق الأوسط حالة من الاضطراب العنيف انعكست مباشرة على الأسواق المالية، حيث أغلقت بعض البورصات الخليجية، وجُذبت التداولات مؤقتاً كإجراء احترازي في مواجهة تصاعد المخاطر، موضحة أن في هذا السياق المضطرب، يبرز أداء البورصة كحالة جديرة بالتحليل، وبالرغم من التراجع الحاد الذي شهدته السوق في مستهل جلسة الأحد باعتبارها أول

جلسة بعد اندلاع المواجهات، فإن سوق المال نجح في امتصاص الصدمة الأولية، مقلص نحو نصف خسائره بنهاية الجلسة، قبل أن تعاود تحقيق مكاسب في الجلسة التالية، هذا السلوك يعكس قدرة ملحوظة على إعادة التسعير السريع للمخاطر، ومرهونة في التعامل مع حالة عدم اليقين الإقليمي.

وأوضح أن بالنسبة لمستوى الكفاءة السوقية، فإن التوترات الجيوسياسية تؤدي إلى زيادة التقلبات بشكل ملحوظ، وبدلاً من أن تعكس الأسعار المعلومات الأساسية المتعلقة بأرباح الشركات وتدفعاتها النقدية تصبح أكثر تأثراً بالأخبار السياسية والتوقعات المستقبلية غير المؤكدة، وارتفاع التقلبات يقلل من قدرة السوق على التسعير العادل ويزيد من سلوكيات المضاربة قصيرة الأجل.

وتابع أن في حال تصاعد التوترات بصورة أكبر، فإن السيناريو المتوقع يتضمن عدة مسارات متزامنة مثل ارتفاع نطاق التذبذب اليومي للمؤشرات، خاصة الأسهم الصغيرة والمتوسطة الأقل سيولة، وارتفاع تكلفة رأس المال نتيجة مطالبة المستثمرين بوفاء أعلى لتعويض المخاطر، واحتمالية تأثر سعر الصرف، مما ينعكس على الشركات المستوردة أو المدينة بالعملة الأجنبية، وبالتالي على تقييماتها السوقية، ومع ذلك، أن الأسواق لا تتحرك في اتجاه واحد دائماً ففي بعض الحالات وبعد موجة البيع الأولى، تبدأ قوى الشراء الانتقائي في الظهور، خاصة إذا كانت الأساسيات الاقتصادية مستقرة نسبياً، كما أن بعض القطاعات مثل الطاقة أو السلع الأساسية، قد تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية الناتج عن الأزمات.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، تصبح القرارات الاستثمارية أكثر حساسية، لكن التاريخ يثبت أن فترات اضطراب غالباً ما تخلق فرصاً حقيقية للمستثمر متوسط وطويل الأجل، والتقلبات التي تضغط على الأسعار في المدى القصير قد تفتح نافذة للدخول عند تقييمات أقل من القيمة العادلة، خاصة في سوق مثل البورصة المصرية الذي يتميز بقطاعات متنوعة وقاعدة شركات ذات أصول حقيقية قوية.

وأشار إلى أن عند النظر إلى أداء مؤشر EGX٢٠ خلال فترات اضطراب سابقة، نلاحظ أن الهبوط كان غالباً حاداً في البداية، لكنه تبعه تعافي تدريجي مع استقرار الأوضاع وعودة السيولة، والمستثمر الذي يتبنى أفقاً زمنياً متوسطاً (من سنة إلى ثلاث سنوات) أو طويلاً (أكثر من ثلاث سنوات) يكون أقل تأثراً بالتذبذب اليومي وأكثر قدرة على الاستفادة من دورة التعافي.

ونصح بأنه في مثل هذه الظروف تجنب للقرارات الانفعالية، والبيع تحت ضغط الأخبار غالباً، مما يؤدي إلى تثبيط الخسائر، بينما الاستثمار المرحلي (الدخول على دفعات) يقلل من مخاطر توقيت السوق، كما يفضل التركيز على الشركات ذات الأساسيات القوية، بالتدفقات النقدية المستقرة، ديون منخفضة نسبياً، وقدرة على تعميم ارتفاع التكاليف إلى الأسعار، بالإضافة، أن من المهم إعادة توزيع المحافظ الاستثمارية بدلاً من الخروج الكامل من السوق، والتنوع بين القطاعات المختلفة، والاحتفاظ بنسبة سيولة معقولة لاقتناص الفرص، يحقق توازناً بين إدارة المخاطر وتحقيق العائد وفي أوقات عدم اليقين، تزداد أهمية التحليل الأساسي مقارنة بالمضاربات قصيرة الأجل.

وأوضح أن التوترات الجيوسياسية قد تخلق ضغوطاً مؤقتة، لكنها لا تلغي القيمة الجوهرية للأصول الجيدة، فإن الاستثمار متوسط وطويل الأجل المبني على دراسة وتحليل وانضباط نفسي يظل من أكثر الاستراتيجيات عقلانية في مواجهة تقلبات الأسواق.

قال خبراء سوق المال إن البورصة تبدو أمام اختبار جيوسياسي بالغ التعقيد، لكنها حتى اللحظة تقدم نموذجاً لسوق ناشئة قادرة على الصمود وإعادة التوازن، مستندة إلى ثقة مؤسسية وبنيوية تنظيمية أكثر نضجاً من أي وقت مضى.

قال الدكتور محمد شلبي، المستشار الاقتصادي ورئيس منتدى خبراء الاستثمار في الأوراق المالية FIES، أنه في خضم حرب إقليمية تهدد من أخطر بؤر التوتر الجيوسياسي منذ الحرب العالمية الثانية، ومع تصاعد المواجهة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، دخلت منطقة الشرق الأوسط حالة من الاضطراب العنيف انعكست مباشرة على الأسواق المالية، حيث أغلقت بعض البورصات الخليجية، وجُذبت التداولات مؤقتاً كإجراء احترازي في مواجهة تصاعد المخاطر، موضحة أن في هذا السياق المضطرب، يبرز أداء البورصة كحالة جديرة بالتحليل، وبالرغم من التراجع الحاد الذي شهدته السوق في مستهل جلسة الأحد باعتبارها أول

جلسة بعد اندلاع المواجهات، فإن سوق المال نجح في امتصاص الصدمة الأولية، مقلص نحو نصف خسائره بنهاية الجلسة، قبل أن تعاود تحقيق مكاسب في الجلسة التالية، هذا السلوك يعكس قدرة ملحوظة على إعادة التسعير السريع للمخاطر، ومرهونة في التعامل مع حالة عدم اليقين الإقليمي.

وأوضح أن بالنسبة لمستوى الكفاءة السوقية، فإن التوترات الجيوسياسية تؤدي إلى زيادة التقلبات بشكل ملحوظ، وبدلاً من أن تعكس الأسعار المعلومات الأساسية المتعلقة بأرباح الشركات وتدفعاتها النقدية تصبح أكثر تأثراً بالأخبار السياسية والتوقعات المستقبلية غير المؤكدة، وارتفاع التقلبات يقلل من قدرة السوق على التسعير العادل ويزيد من سلوكيات المضاربة قصيرة الأجل.

وتابع أن في حال تصاعد التوترات بصورة أكبر، فإن السيناريو المتوقع يتضمن عدة مسارات متزامنة مثل ارتفاع نطاق التذبذب اليومي للمؤشرات، خاصة الأسهم الصغيرة والمتوسطة الأقل سيولة، وارتفاع تكلفة رأس المال نتيجة مطالبة المستثمرين بوفاء أعلى لتعويض المخاطر، واحتمالية تأثر سعر الصرف، مما ينعكس على الشركات المستوردة أو المدينة بالعملة الأجنبية، وبالتالي على تقييماتها السوقية، ومع ذلك، أن الأسواق لا تتحرك في اتجاه واحد دائماً ففي بعض الحالات وبعد موجة البيع الأولى، تبدأ قوى الشراء الانتقائي في الظهور، خاصة إذا كانت الأساسيات الاقتصادية مستقرة نسبياً، كما أن بعض القطاعات مثل الطاقة أو السلع الأساسية، قد تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية الناتج عن الأزمات.

وأوضح أن في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، تصبح القرارات الاستثمارية أكثر حساسية، لكن التاريخ يثبت أن فترات اضطراب غالباً ما تخلق فرصاً حقيقية للمستثمر متوسط وطويل الأجل، والتقلبات التي تضغط على الأسعار في المدى القصير قد تفتح نافذة للدخول عند تقييمات أقل من القيمة العادلة، خاصة في سوق مثل البورصة المصرية الذي يتميز بقطاعات متنوعة وقاعدة شركات ذات أصول حقيقية قوية.

وأشار إلى أن عند النظر إلى أداء مؤشر EGX٢٠ خلال فترات اضطراب سابقة، نلاحظ أن الهبوط كان غالباً حاداً في البداية، لكنه تبعه تعافي تدريجي مع استقرار الأوضاع وعودة السيولة، والمستثمر الذي يتبنى أفقاً زمنياً متوسطاً (من سنة إلى ثلاث سنوات) أو طويلاً (أكثر من ثلاث سنوات) يكون أقل تأثراً بالتذبذب اليومي وأكثر قدرة على الاستفادة من دورة التعافي.

ونصح بأنه في مثل هذه الظروف تجنب للقرارات الانفعالية، والبيع تحت ضغط الأخبار غالباً، مما يؤدي إلى تثبيط الخسائر، بينما الاستثمار المرحلي (الدخول على دفعات) يقلل من مخاطر توقيت السوق، كما يفضل التركيز على الشركات ذات الأساسيات القوية، بالتدفقات النقدية المستقرة، ديون منخفضة نسبياً، وقدرة على تعميم ارتفاع التكاليف إلى الأسعار، بالإضافة، أن من المهم إعادة توزيع المحافظ الاستثمارية بدلاً من الخروج الكامل من السوق، والتنوع بين القطاعات المختلفة، والاحتفاظ بنسبة سيولة معقولة لاقتناص الفرص، يحقق توازناً بين إدارة المخاطر وتحقيق العائد وفي أوقات عدم اليقين، تزداد أهمية التحليل الأساسي مقارنة بالمضاربات قصيرة الأجل.

وأوضح أن التوترات الجيوسياسية قد تخلق ضغوطاً مؤقتة، لكنها لا تلغي القيمة الجوهرية للأصول الجيدة، فإن الاستثمار متوسط وطويل الأجل المبني على دراسة وتحليل وانضباط نفسي يظل من أكثر الاستراتيجيات عقلانية في مواجهة تقلبات الأسواق.

مؤسسة البنك التجاري الدولي تقود الاستثمار في صحة الأطفال بأكثر من 8 ملايين مستفيد خلال 15 عامًا



مؤشرات دولية معتمدة، حيث أسهمت تدخلات المؤسسة في إنقاذ ١٤٣,٩٧٤,٨٧١ سنة حياتية مصححة بالإعاقة (DALYs) للأطفال - بمتوسط ١٨ سنة صحية لكل طفل - نتيجة تحسن حالتهن الصحية والنضام على مسببات العجز والوفاة المبكرة. كما أظهرت القياسات أن المشروعات العالمية نفذتها المؤسسة خلال خمسة عشر عامًا حققت عائداً اجتماعياً على الاستثمار بلغ ٢٣,٥٦ جنيهاً مقابل كل جنيه تم إنفاقه، وهو مؤشر يعكس القيمة الاقتصادية والاجتماعية المضافة الناتجة عن تحسين جودة حياة الأطفال وتقليل الأعباء العلاجية المستقبلية.

من التمويل إلى الأثر... نموذج شركات فعال لم يقتصر دور المؤسسة على التمويل، بل تبنت نموذج عمل متكامل يقوم على الشراكة الفعالة مع الجهات الحكومية والمؤسسات الطبية الكبرى ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن:

• رفع كفاءة التنفيذ
• تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار
• وصول الخدمات الصحية إلى المناطق الأكثر احتياجاً

وهو ما مكّنها من تحويل الموارد المالية إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

استراتيجية ممتدة لصحة الطفل من الميلاد حتى ١٨ عامًا

تواصل المؤسسة تنفيذ استراتيجيتها المستقبلية بنفس الفلسفة التأسيسية، مع تركيز واضح على صحة الطفل منذ لحظة الولادة وحتى سن ١٨ عامًا عبر مختلف التخصصات المرتبطة بمراحل النمو.

وفي هذا الإطار، أطلقت عام ٢٠٢٠ أول مبادرة قومية من نوعها بنموذج شراكتي يضم من ٥ إلى ١0 جهات تعمل ضمن إطار موحد،

على مدار خمسة عشر عامًا، لم تتعامل مؤسسة البنك التجاري الدولي - مصر مع العمل المجتمعي باعتباره نشاطاً داعماً على الهامش، بل كجزء أصيل من معادلة التنمية، انطلاقاً من ثقافة واسعة بان الاستثمار الحقيقي يبدأ بالإنسان، وأن بناء مستقبل قوي لمصر لا يمكن أن يتحقق دون حماية صحة الأطفال وتعزيز فرصهم في حياة كريمة.

من هذا المنطلق، تأسست CIB Foundation على فلسفة واضحة تقوم على التخصص، وتعليم الأثر، والاستدامة، ووضحة الطفل المصري في قلب استراتيجيتها، ومرتجة هذه الرؤية إلى برامج ومبادرات صحية ممتدة الأثر، قادرة على إحداث تغيير حقيقي داخل المنظومة الصحية.

أثر واسع - وأرقام تتحدث عن نفسها (٢٠١٠ - ٢٠٢٥)

خلال خمسة عشر عامًا من العمل المجتمعي المنظم، نجحت المؤسسة في الوصول إلى أكثر من ٨ ملايين طفل في مختلف محافظات الجمهورية، عبر تدخلات صحية مباشرة وغير مباشرة، تعكس حجم التأثير واتساع نطاق العمل.

وقد نفذت ١٧٨ مشروعاً صحياً متكاملًا، إلى جانب ٤١ مشروعاً قيد التنفيذ، بالشراكة مع ٧٠ جهة استراتيجيّة من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، مع انتشار جغرافي شمل ٢٧ محافظة، في تأكيد واضح على الالتزام بمبدأ العدالة في إتاحة الرعاية الصحية وعدم ترك أي منطقة خارج نطاق الاهتمام.

ويكسب حجم المخصصات المقدمة من البنك التجاري الدولي - مصر (CIB)، والتي تجاوزت ٢,٣٣ مليار جنيه مصري، التزاماً طويل الأجل بدعم التنمية الصحية باعتبارها أحد المحاور الرئيسية للمسؤولية المجتمعية للبنك.

الاستثمار في التخصص - قرار استراتيجي لا اختيار عشوائي

اعتمدت المؤسسة منذ إنطلاقها نهجاً واضحاً يقوم على التركيز في التخصصات الطبية ذات الأولوية، انطلاقاً من ثقافة بان تشيئة الموارد يقلل الأثر، بينما يضمن التخصص بناء منظومة رعاية قادرة على الاستمرار والتطور.

وشملت تدخلاتها مجالات حيوية أبرزها:

• طب وجراحات الأطفال
• أمراض وجراحات قلب الأطفال

بنك مصر يطلق حملة «أسهل أبلكيشن يعمل كل حاجة» ويبرز تميز برنامج المكافآت BM Rewards Club



في إطار حملته الجديدة «أسهل أبلكيشن يعمل كل حاجة»، يسلم بنك مصر الضوء على تميز برنامج المكافآت BM Rewards Club، والذي يقدم واحدة من أفضل وأشمل تجارب استخدام النقاط في السوق المصري من خلال تطبيق الموبايل البنكي BM Online. بما يعكس التزام البنك المستمر بتقديم قيمة مضافة حقيقية لعملائه.

ويتيح البرنامج للعملاء تجميع نقاط مقابل كل عملية شراء تتم باستخدام بطاقات بنك مصر الائتمانية وطاقات الخصم المباشر داخل مصر وأخارجها، بما يحول الاستخدام اليومي للطاقت إلى فرصة مستمرة للاستفادة من مزايا ومكافآت متنوعة. كما يتيح التطبيق متابعة رصيد النقاط بشكل لحظي، والأطلاع على تفاصيل العمليات المشكلى للنقاط، بما يعزز الشفافية وسهولة الإدارة.

ومن خلال BM Online، يمكن للعملاء استبدال نقاطهم بشكل فوري وسلس دون الحاجة إلى إجراءات معقدة أو إصدار قسائم مسبقة، حيث تتوفر خيارات الاستبدال بين الاسترداد النقدي المباشر، والحصول على فئات شراء إلكترونية، والخصم الفوري عند الشراء لدى شبكة واسعة

وترتقي لتطلعات عملائه.

ضمن إطار المسؤولية المجتمعية المصرف المتحد يطلق مبادرة لتعزيز البيئة النفسية للأطفال المرضى بمستشفى 57357



أعلن المصرف المتحد عن إطلاق مبادرة «فرحة رمضان» لتعزيز البيئة النفسية للأطفال المرضى بمستشفى 57357، وذلك ضمن استراتيجيته للمسؤولية المجتمعية التي تركز على دعم الفئات الأولى بالرعاية وتحسين جودة الحياة خاصة للأطفال.

وتستهدف المبادرة دعم البيئة النفسية للأطفال من خلال خلق أجواء إيجابية داعمة للعلاج، وتعزيز الشعور بالأمان والطمأنينة لدى الأطفال وأسرهم، وذلك انطلاقاً من إيمان المصرف المتحد بأن الرعاية الصحية المتكاملة تتضمن العلاج الطبي جنباً إلى جنب الدعم النفسي والمعنوي.

وأنكب طارق فايد - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد - أن هذه المبادرة تأتي تجسيدا لرؤية المصرف في بناء شركات تنموية مستدامة مع مؤسسات المجتمع المدني والصحي،

بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.. البنك الأهلي المصري يتيح حساب تبرعات جديد



أعلن البنك الأهلي المصري عن إتاحة حساب جديد لاستقبال التبرعات بجميع فروعها على مستوى الجمهورية تحت مسمى «مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت رقم ٢٧٠٧٠» بهدف استقبال الإيداعات والتبرعات من المواطنين والشخصيات الاعتبارية، دعماً لمشروعات ومبادرات تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار دوره الوطني ومسؤوليته المجتمعية، وحرصه على دعم المبادرات القومية التي تسهم في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي وخلق جيل واعد من الشباب، وتعزيز شراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

«CIB» يوقع مذكرة تفاهم مع أوتروفاتو لتعزيز التجارة والحلول المالية في أفريقيا



وقعت شركة أوتروفاتو، شركة تابعة لشركة أوراسكوم للاستثمار، مع البنك التجاري الدولي (CIB)، أكبر بنوك قطاع خاص في مصر، مذكرة تفاهم مع لإطلاق تعاون استراتيجي يهدف إلى دعم المصدرين والمشتريين والموزعين والموزعين من خلال حلول متكاملة للتجارة والخدمات المصرفية، مع تركيز واضح على الأسواق الإفريقية.

وتأتي هذه الخطوة في إطار رؤية مشتركة بين الجانبين لدعم نمو التجارة البيئية داخل القارة الأفريقية، وتمكين الشركات - لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة - من الوصول إلى حلول تمويلية منظمة وخدمات مصرفية متطورة تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستقر وتعزيز فرص التوسع الإقليمي وتطوير خدماته المصرفية العابرة للحدود، بما يدعم حركة التجارة بين مختلف دول القارة ليوكب احتياجات عملائه المتنامية.

ومن خلال تعاونها مع شركة أوتروفاتو، تسعى إلى توفير حلول عملية متكاملة تدعم المصدرين والموزعين والمشتريين والموزعين، وتساعدهم على الوصول إلى التمويل وإدارة المدفوعات بكفاءة أعلى، بما يمكنهم من التوسع في أسواق جديدة بثقة، وبما يعزز دور البنك كشريك مصري موثوق يدعم نمو الأعمال والتجارة في أفريقيا.

كما صرح هيثم سلامة - الرئيس التنفيذي لشركة أوتروفاتو - «تمثل هذه الشراكة محطة استراتيجية مهمة في مسيرة أوتروفاتو نحو تبسيط وتوسيع نطاق التجارة العابرة للحدود في القارة الأفريقية. فمن خلال التكامل بين الخبرات المصرفية والمالية للبنك التجاري الدولي - مصر (سي بي سي) وبنية الرقمية المتقدمة التي توفرها أوتروفاتو، نعمل على بناء منظومة أكثر كفاءة وشمولاً تمكن المصدرين، وتمنح نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتفتح آفاقاً جديدة للفرص الاستثمارية والتجارية في مختلف أنحاء القارة».

وفي أوتروفاتو، لا يقتصر دورنا على تسهيل العمليات التجارية المعقدة، بل نعمل على إرساء نموذج متكامل لتدفقات تجارية منظمة ومستدامة من خلال ربط المشتريين والمصدرين والمصنعين والموزعين عبر منصة شاملة تغطي مراحل التوريد والخدمات اللوجستية والنفاذ إلى الأسواق والتمكين المالي.

ويعد الوصول إلى حلول مالية منظمة أحد أهم المحركات الأساسية لتوسع التجارة في إفريقيا، ومن خلال هذا التعاون نتجج سد الفجوة بين التجارة والتمويل، وتقليل التحديات التشغيلية، وتمكين الشركات من التوسع خارج أسواقها المحلية بسرعة وكفاءة وثقة أكبر.

كما تعزز هذه الشراكة رؤيتنا في ترسيخ مكانة أوتروفاتو كقوية رئيسية للتجارة البيئية الإفريقية ومساهم فاعل في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. ومن خلال الجمع بين الابتكار الرقمي والقدرات المصرفية القوية، نتقرب أكثر من تحقيق هدفنا المتمثل في إنشاء شبكة تجارة إفريقية مترابطة وسلسة تدعم التكامل الاقتصادي وتحقيق نموًا مستداماً طويل الأجل في القارة».

بنك البركة مصر يسهم بـ30 مليون جنيه في دعم مركز مجدي يعقوب العالمي للقلب بالقاهرة

في إطار التزامه بالمسؤولية المجتمعية، أعلن بنك البركة - مصر عن توقيع اتفاقية تعاون مع مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، لتقديم تبرع بقيمة ٣٠ مليون جنيه مصري لدعم تجهيز قسم العيادات الخارجية للأطفال في مركز مجدي يعقوب العالمي للقلب الجديد بالقاهرة. شهد توقيع الاتفاقية حضور الأستاذ حازم حجازي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة لبنك البركة - مصر، والدكتور حسين إبراهيم، رئيس قطاع الرعاية والتنسيق الشرعي وعضو هيئة الرقابة الشرعية بالبنك، والأستاذ شريف عزت، رئيس قطاع الشبكات والاتصال المؤسسي، ومن ضمن توقيع المؤسسة حضور كلا من الأستاذة دينا الجزار، رئيس قطاع التطوير وجمع التبرعات بمؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، ومجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، وتقديم الفحوصات الطبية الدقيقة والخدمات التشخيصية الحديثة لآلاف الأطفال سنوياً، بما يسهم في رفع جودة الرعاية الصحية الجراحية داخل مصر.

ويأتي ذلك ضمن رؤية شاملة لمركز مجدي يعقوب العالمي للقلب الجديد بالقاهرة، الذي يضم بطاقة استيعابية تعادل ثلاثة أضعاف مركز أسوان للقلب، ليشهد خدمة ما يصل إلى ١٢٠ ألف مريض في العيادات الخارجية سنوياً، وعلاج نحو ١٢ ألف مريض، من بينهم نسبة كبيرة من الأطفال. كما يمثل هذا التبرع حلقة جديدة في سلسلة مبادرات مشتركة جمعت بين بنك البركة - مصر ومؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، حيث سبق للبنك أن ساهم في تجهيز وحدة الرعاية القلبية المركزية (CCU) بمركز مجدي يعقوب العالمي للقلب الجديد بمدينة السادس من أكتوبر، تأكيداً لالتزامه المتواصل بدعم المنظومة الصحية في مصر وتقنياتها لرؤيته الراسخة في توجيه استثماراته المجتمعية نحو مشروعات ذات أثر مستدام، خاصة في قطاع الرعاية الصحية.

من جانبه، قلق حازم حجازي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة لبنك البركة - مصر قائلاً: «نفخر بشراكتنا المستمرة مع مؤسسة مجدي يعقوب التي تضم بطاقة استيعابية تعادل ثلاثة أضعاف مركز أسوان للقلب، ليشهد خدمة ما يصل إلى ١٢٠ ألف مريض في العيادات الخارجية سنوياً، وعلاج نحو ١٢ ألف مريض، من بينهم نسبة كبيرة من الأطفال. كما يمثل هذا التبرع حلقة جديدة في سلسلة مبادرات مشتركة جمعت بين بنك البركة - مصر ومؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، حيث سبق للبنك أن ساهم في تجهيز وحدة الرعاية القلبية المركزية (CCU) بمركز مجدي يعقوب العالمي للقلب الجديد بمدينة السادس من أكتوبر، تأكيداً لالتزامه المتواصل بدعم المنظومة الصحية في مصر وتقنياتها لرؤيته الراسخة في توجيه استثماراته المجتمعية نحو مشروعات ذات أثر مستدام، خاصة في قطاع الرعاية الصحية».





خروج الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة، تقلبات سعر الصرف المستمرة، ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية تكاليف الإنتاج والشحن وارتفاع التضخم، مخاطر أجمع عليها الخبراء جراء التصعيد المستمر للحرب على إيران والتي ستعطل الاقتصاد المصري أسوة بالاقتصاد العالمي.

وأشاروا إلى احتمال تراجع الإيرادات الدولار، زيادة أعباء الدين الخارجي لتعويض نقص التدفقات النقدية، مع ضغوط على السياسة النقدية التي قد تضطر للبقاء عند معدلات الفائدة الحالية لفترة أطول، فضلاً عن اتساع عجز الموازنة، ما يستلزم ترشيد الإنفاق وتعزيز الإيرادات المالية. وفي ظل هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي

مي رفاعي وزيد الحامدي

خروج الأموال الساخنة يرفع الدولار إلى 50 جنيهاً..

توترات المنطقة تعيد رسم خريطة التدفقات المالية.. هل ينجو الاقتصاد من الصدمات؟

المصري، أن الاقتصاد المصري يمتلك أدوات قوية لامتناع الصدمات الناتجة عن التوترات الجيوسياسية الراهنة، مشيراً إلى أن التحرك الحالي في سعر الصرف يقع ضمن النطاقات المقبولة والأمنة.

وأضاف أنه من الطبيعي جداً خروج الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة في أوقات الاضطرابات العالمية، ولكن الفارق يكمن في كيفية التعامل معها: مصر تمتلك اليوم «حائط صد» يتمثل في مرونة سعر العملة، والتي تعتبر «وسادة» لامتناع تداعيات دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية..

وذكر أن ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه في أوقات معينة يمثل رسالة للمستثمرين الراغبين في الخروج بأنهم قد يتعرضون لخسائر، مما يحثهم من وتيرة التخارج السريع، كما أن سعر الصرف الحالي يتحرك صعوداً وهبوطاً في حدود 5-7٪، وهي نسبة مقبولة تماماً وتخضع لآليات العرض والطلب، مما يمنع حدوث أزمات مفاجئة.

ولفت إلى أن الاحتياطي النقدي المصري في وضع آمن وممتاز، حيث تقترب من تسجيل 52 مليار دولار، والأهم من ذلك أن الأموال الساخنة، لم تعد مرتبطة بالاحتياطي كما كان في السابق، وهو ما يعزز استقرارنا المالي. وأشار إلى أن أي حرب تؤثر على المنطقة بالكامل، ومصر ليست بمعناى عن ذلك؛ التأثير الأكبر يظهر بوضوح في قناة السويس نتيجة تأثر حركة السفن، يليها قطاع السياحة الذي قد يتأثر بنسب متفاوتة ولكنها أقل حدة من تأثير القناة، وفيما يتعلق بالدين الخارجي، أكد شوقي أنه لا يتوقع زيادات ناتجة عن هذه الأزمة، والزيادة الأخيرة في قيمة الشريحة (2,2 مليار دولار) كانت مقررة مسبقاً ضمن البرنامج المتفق عليه.

وشدد الخبير المصري على أنه على الرغم من التوقعات بارتفاع أسعار النفط عالمياً، إلا أن مصر مؤمنة بفضل عقود التحوط، التي أبرمتها الدولة، بالإضافة إلى أن الموازنة العامة موضوعة على أساس سعر 80 دولاراً للبرميل، مما يوفر مساحة من الأمان المالي. وفي الوقت ذاته، بعث شوقي برسالة طمأنينة قائلاً «لا داعي للقلق؛ أو بيت حالة من اليقظة؛ المؤشرات الحالية قوية، وطالما لم يتجاوز سعر الصرف حاجز الـ 51 أو 52 جنيهاً، فنحن في المنطقة الآمنة؛ خاصة وأننا مررنا بمستويات مماثلة سابقاً وتجاوزناها».

وأردف أنه على الحكومة الفترة الحالية الاستثمار في تأمين السلع الأساسية والاستراتيجية للمدى القصير والمتوسط، وهو ما يضمنه الاحتياطي النقدي القوي المتوفر لدينا، ويجب علينا الانتظار لأسابيع قليلة لتقييم مدى استمرار هذه الحرب، لكن حتى اللحظة، الاقتصاد المصري يمتلك القدرة على مواجهة

وحوّل تأثير التوترات القائمة على الموارد الدولار، قال «الحرب الحالية تؤثر بشكل مباشر على الموارد الرئيسية للتدقيق الأجنبي، وفي مقدمتها إيرادات قناة السويس وقطاع السياحة، بالإضافة إلى تباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقف دخول الأموال الساخنة، كما أن هناك مخاطر تحييط بحركة التجارة الخارجية، خاصة الصادرات الجوي في بعض الدول وارتفاع مخاطر الشحن البري والبحري.

ويشأن توقعات سعر الصرف وتحركات الدولار، لفت حسنين إلى أن ارتفاع سعر الدولار إلى مستويات الـ 50 جنيهاً حالياً هو رد فعل طبيعي للتوترات؛ وقد يصل إلى 50 جنيهاً في حال استمرار الأزمة وتزايد وتيرة خروج الأموال الساخنة، لكنه يظل ارتفاعاً مؤقتاً وليس ناتجاً عن أزمة هيكلية، مؤكداً أن مصر لا تعاني من أزمة دولار، بالمعنى السابق؛ فالإقتصاد لديه احتياطي نقدي يتجاوز 52 مليار دولار، وصاية أصول أجنبية في القطاع المصرفي، يتخطى 20 مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية أي نقص مؤقت في العوائد.

وبسؤاله عن موقف السلع وأسعار المستهلك، شدد على أنه لا داعي للقلق بشأن السلع الأساسية؛ فالدولة لديها مخزوناتها آمنة من القمح والذرة والزيوت والسكر والأرز تكفي لفترات تتراوح بين 6 إلى 12 شهراً، و«أي زيادة حالية في أسعار السلع هي ناتجة عن نجش التجار، الذين يرفعون الأسعار استباقياً بمجرد تحرك سعر الدولار، دون وجود مبرر حقيقي في تكلفة الاستيراد حالياً».

وأضاف الخبير المصري، أن ارتفاع أسعار البترول عالمياً ليتجاوز 100 دولار للبرميل سيؤدي حتماً من فاتورة الاستيراد المصرية، لكننا في وضع آمن من حيث الإمدادات بفضل خط (سوميد) ومحطات تغويز الغاز المسال، فضلاً عن التعاون مع الجانب السعودي في خط (سوميد) وموقع مصر الجغرافي على البحر المتوسط بعيداً عن مضيق هرمز، يضمن استمرار تدفقات الطاقة حتى في أشد الظروف».

وتوقع حسنين إذا طال أمده الحرب وتأثرت دول الخليج عسكرياً، فقد نشهد تراجعاً في تحويلات المصريين بالخارج، بل واحتمالية عودة أعداد منهم في حال تضارعت القطاعات النفطية أو الصناعية هناك.

وحول رؤيته المستقبلية، شدد حسنين على أن التأثيرات السلبية الحقيقية ستظهر بشكل أوضح إذا استمرت الحرب لأكثر من شهرين، ومع ذلك، يمكن للدولة السيطرة على التضخم من خلال زيادة المعروض من السلع عبر المنافذ الحكومية لكسر حدة المضاربات، مؤكداً أن الدائنين الدوليين قد يتهمون وضع مصر في ظل هذه الأزمات الإقليمية، مما يفتح الباب لإعادة جدولة بعض الأقساط أو تأجيل الالتزامات الخارجية إذا لزم الأمر.

بدوره أكد الدكتور أحمد شوقي، الخبير

غالباً ما ينتصر عامل الملاذ الآمن، وحوّل تفاعل عملات الخليج المرتبطة بالنفط، أشار إلى أن الحروب في المنطقة غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يعزز المراكز المالية للدول المنتجة، غير أن عملات مثل الريال السعودي والدينار الكويتي ترتبط بالدولار أو بسلة عملات يقودها الدولار، ما يقلل من احتمالات حدوث تقلبات حادة في أسعارها الرسمية.

مشداً على أن التأثير الحقيقي يظهر في قوة الاحتياطيات والفوائض المالية، فإذا ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات 100 و 120 دولار للبرميل، فإن ذلك يعزز الفوائض الخليجية ويقوي استقرارها النقدي، ما يجعل اقتصادات الخليج من أكبر المستفيدين مالياً، حتى وإن لم تتغير أسعار صرف عملاتها اسمياً.

يرى الدكتور وليد عادل أن نقطة الخطر الحقيقية تكمن في الأسواق الناشئة كالسوق المصري، إذ تتأثر عملاتها عبر ثلاث قنوات رئيسية أولها خروج رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يسارع المستثمرون إلى بيع أصولهم في هذه الأسواق وتحويل أموالهم إلى الدولار، ما يضغط على العملات المحلية فضلاً عن ارتفاع فاتورة الواردات، خاصة للدول المستوردة للطاقة مثل مصر، إذ يؤدي صعود أسعار النفط إلى زيادة الطلب على الدولار لتمويل الاستيراد، وهو ما يقاوم الضغوط على العملة المحلية.

أما الفئحة الثالثة فتتمثل في ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، حيث تدفع الحروب البنوك المركزية العالمية إلى الإبقاء على أسعار فائدة مرتفعة لفترة أطول، ما يزيد أعباء الدول ذات المديونية الخارجية المرتفعة.

يؤكد الخبير المصري أن أهم الملامد الآمنة عالمياً تظل الدولار والذهب وعادة ما يؤدي تصاعد التوترات إلى ارتفاعهما سوياً، بالتزامن مع تراجع العملات عالية المخاطر وأوضح أن هروب رؤوس الأموال من أخطر نتائج ثلاث أدوات كاستخدام الاحتياطيات للدولارية، وارتفاع الدولار وزيادة الضغوط التضخمية.

ولفت إلى أن البنوك المركزية قد تتدخل عبر ثلاث أدوات كاستخدام الاحتياطيات للدولارية، ورفع أسعار الفائدة، أو التدخل المباشر في سوق الصرف مع الأخذ في الاعتبار أن قدرة كل دولة على الدفاع عن عملتها تتوقف على حجم احتياطياتها وقوة مركزها المالي.

وتوقع أن يمتد فوراً إلى أسواق المال العالمية، خاصة سوق العملات، فمع أي تصعيد عسكري، تدخل منظومة الدولار والذهب والنفط وعملات الأسواق الناشئة في معادلة شديدة الحساسية تكتمل حجم المخاطر.

كما توقع أنه في حال استمرار التصعيد الأميركي والإسرائيلي ضد إيران، قد ينحدر إلى صدمة مالية عالية ذات تداعيات مباشرة على سعر الدولار، واستقرار العملات الإقليمية، وأداء الأسواق الناشئة، مرجحاً ذلك إلى أن المستثمرين يتحركون في أوقات الأزمات وفق قاعدة «الهروب من المخاطر إلى الأمان» إذ يعد الدولار الأميركي العملة الأكثر أماناً عالمياً لعدد اعتبارات، فالولايات المتحدة تمتلك أكبر اقتصاد في العالم، كما يمثل الدولار نحو 80٪ من الاحتياطيات الدولية، فضلاً عن أن معظم التجارة العالمية، وخاصة سوق السندات الأميركية، إلى جانب تمتع سوق السندات الأميركية بأعلى درجات السيولة.

فمع أي تصعيد عسكري كبير، يتم بيع الأصول عالية المخاطر وشراء الدولار والسندات الأميركية، فيرتفع الدولار أمام معظم العملات، غير أن هذا الأثر قد يتوازن لاحقاً مع عامل آخر يتمثل في زيادة عجز الموازنة الأميركية نتيجة تكاليف الحرب، لكن في المدى القصير

من المتوقع تثبيت أسعار الفائدة حتى الربع الثالث من 2026

الهيكلية، وتوفير بيانات دقيقة وشاملة تدعم اتخاذ القرار بملومات سليمة تعزز من كفاءة وفاعلية السياسات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على الاقتصاد العالمي والمحلي بأن كل مواجهة عسكرية في الشرق الأوسط لا تبقى داخل حدود الميدان، بل تمتد فوراً إلى أسواق المال العالمية، خاصة سوق العملات، فمع أي تصعيد عسكري، تدخل منظومة الدولار والذهب والنفط وعملات الأسواق الناشئة في معادلة شديدة الحساسية تكتمل حجم المخاطر.

مشددين على أن المرحلة الحالية تتطلب سياسات نقدية ومالية حذرة، مع التركيز على استقرار سعر الصرف، حماية الاحتياطيات، وتحفيز الاستثمار، لضمان قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة تقلبات العالمية ومخاطر المنطقة.

أكد الدكتور أحمد مجدي منصور، الخبير المصري، أنه لا يمكن إغفال التأثيرات المتشابكة للأحداث الجيوسياسية الراهنة، وعلى رأسها الحرب على إيران، إلى جانب التوترات المتصاعدة بين جنوب السودان وإثيوبيا، لما تمثله هذه التطورات من ضغط مباشر وغير مباشر على الاقتصاد العالمي، وأنعكاساتها الممتدة على الاقتصاد المصري.

وأوضح أن أولى هذه التأثيرات تتمثل في حركة خروج ملحوظة للتدفقات الأجنبية من أدوات الدين وأسواق الأسهم والسندات في الأسواق الناشئة، وهو ما يعرف بخروج «الأموال الساخنة» موضحاً أن هذا التخارج ينعكس بشكل مباشر على سوق الصرف، حيث ارتفع سعر الدولار ليقترب من 50 جنيهاً، وأشار إلى أن هذه التحركات تؤكد ما سبق التحذير منه بشأن مخاطر الاعتماد المفرط على الأموال قصيرة الأجل، لافتاً إلى أن تبني البنك المركزي المصري نظام سعر الصرف المرن يمثل آلية تحوط مهمة لامتناع الصدمات الناتجة عن تحركات رؤوس الأموال المفاجئة.

وأضاف أن التهديدات المرتبطة بإغلاق مضيق هرمز، إلى جانب التوترات في منطقة باب المندب، تلقي بظلالها السلبية على حركة التجارة العالمية، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع إيرادات قناة السويس، وبالتالي انخفاض أحد أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر.

وأشار منصور إلى أن قطاع السياحة بدوره يظل عرضة للتأثر في ظل حالة عدم الاستقرار الإقليمي، خاصة مع احتمالات تراجع حركة السياح من الدول العربية ودول الشرق الأقصى، وهو ما قد ينعكس على تدفقات النقد الأجنبي في مرحلة تتطلب تعزيز الموارد للدولارية لا تراجعها.

ولفت إلى أن الأسواق العالمية تترقب مسار أسعار الطاقة، مرجحاً ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير في حال استمرار التصعيد، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة تكاليف الشحن والتأمين ومدخلات الإنتاج والسلع الغذائية، بما يندرج بموجبة تضخمية عالية جديدة، تنعكس في صورة ارتفاعات متتالية في أسعار السلع والخدمات النهائية.

وأوضح أن هذه التطورات مجتمعة قد ترفع احتمالات زيادة حجم الدين الخارجي لتعويض انخفاض التدفقات الأجنبية، شوهو ما يعني زيادة أعباء خدمة الدين على الموازنة العامة للدولة، بما يفرض تحديات إضافية على صانع القرار الاقتصادي.

وأكد أن المشهد الحالي يمثل حالة من عدم اليقين للاقتصاد العالمي، لا سيما في الدول



وليد عادل:

3 سيناريوهات متوقعة قد تغير خارطة الأسواق العالمية

52 مليار دولار، والأهم من ذلك أن الأموال الساخنة، لم تعد مرتبطة بالاحتياطي كما كان في السابق، وهو ما يعزز استقرارنا المالي. وأشار إلى أن أي حرب تؤثر على المنطقة بالكامل، ومصر ليست بمعناى عن ذلك؛ التأثير الأكبر يظهر بوضوح في قناة السويس نتيجة تأثر حركة السفن، يليها قطاع السياحة الذي قد يتأثر بنسب متفاوتة ولكنها أقل حدة من تأثير القناة، وفيما يتعلق بالدين الخارجي، أكد شوقي أنه لا يتوقع زيادات ناتجة عن هذه الأزمة، والزيادة الأخيرة في قيمة الشريحة (2,2 مليار دولار) كانت مقررة مسبقاً ضمن البرنامج المتفق عليه.



أحمد شوقي:

مرونة سعر الصرف «حائط صد» ضد الأزمات العالمية.. ويجب الانتظار أسابيع لتقييم مدى استمرار الحرب

وشدد الخبير المصري على أنه على الرغم من التوقعات بارتفاع أسعار النفط عالمياً، إلا أن مصر مؤمنة بفضل عقود التحوط، التي أبرمتها الدولة، بالإضافة إلى أن الموازنة العامة موضوعة على أساس سعر 80 دولاراً للبرميل، مما يوفر مساحة من الأمان المالي. وفي الوقت ذاته، بعث شوقي برسالة طمأنينة قائلاً «لا داعي للقلق؛ أو بيت حالة من اليقظة؛ المؤشرات الحالية قوية، وطالما لم يتجاوز سعر الصرف حاجز الـ 51 أو 52 جنيهاً، فنحن في المنطقة الآمنة؛ خاصة وأننا مررنا بمستويات مماثلة سابقاً وتجاوزناها».

وأردف أنه على الحكومة الفترة الحالية الاستثمار في تأمين السلع الأساسية والاستراتيجية للمدى القصير والمتوسط، وهو ما يضمنه الاحتياطي النقدي القوي المتوفر لدينا، ويجب علينا الانتظار لأسابيع قليلة لتقييم مدى استمرار هذه الحرب، لكن حتى اللحظة، الاقتصاد المصري يمتلك القدرة على مواجهة



08

استثمار زراعي

صفحة متخصصة تصدر مع جريدة

عالم المال

تحريها
مى أبو المجد

www.alamal.net

الحادية والعشرون | الإصدار الثاني - العدد: 881
الأحد 8 مارس 2026 م



اضطراب الإمدادات عقبة أمام الزراعة والدولة تؤمن الاحتياطي الاستراتيجي

رئيس جمعية رجال الأعمال:

الحرب تعرقل الصادرات المصرية وترفع تكاليف النقل



أكد المهندس علي عيسى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن التطورات الإقليمية الأخيرة وقيود حركة الطيران أثرت بشكل مباشر على تدفق الصادرات المصرية، لا سيما الحاصلات الزراعية الطازجة مثل: الخضار والفواكه، التي تعتمد على النقل السريع للوصول للأسواق الخارجية موضحاً أن توقف الرحلات الجوية والبحرية إلى بعض دول الخليج والدول الأوروبية أدى إلى اضطراب سلاسل الإمداد، ما دفع المصدرين للجوء إلى مسارات أطول مثل: رأس الرجاء الصالح، وهو ما رفع تكاليف الشحن وزاد الأعباء المالية على الشركات المصدرة.

وأشار عيسى، إلى أن النقل البري البديل غير كاف لتعويض نقص الشحن الجوي والبحري، وهو ما أثر على مواعيد وصول الحاصلات الزراعية للأسواق الخارجية، وزاد من ضغط الإنتاج والتصدير، موضحاً أن الأزمة الحالية لا تقتصر على مصر فقط، بل تشمل معظم الأسواق العالمية، إلا أن الحاصلات الزراعية الطازجة هي الأكثر تضرراً لأنها غير قابلة للتخزين لفترات طويلة، ما يجعل أي تأخير أو زيادة في تكلفة النقل يؤثر مباشرة على جودة المنتجات وفقدتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ولفت رئيس جمعية رجال الأعمال إلى أن هذه المنتجات مخصصة للتصدير بالكامل، وبالتالي توجيهها للسوق المحلي قد يؤدي إلى انهيار الأسعار، إذ إن السوق المحلي مكتفٍ بالكميات المنتجة داخلياً، مؤكداً أن الحكومة المصرية تمتلك أدوات لدعم المصدرين من خلال برامج لتعويض الأعباء الإضافية، كما حدث في فترات تقلبات الأسواق السابقة، مشدداً على ضرورة وضع آليات احترازية إضافية لمواجهة تأثيرات الحرب الإقليمية على الصادرات الزراعية، وضمان حماية مصالح المصدرين، مع الحفاظ على المخزون الاستراتيجي المحلي وعدم المساس باحتياجات السوق المحلي.

رئيس شعبة الدواجن:

القطاع قادر على الصمود بفضل المخزونات الاستراتيجية



أكد سامح السيد، رئيس شعبة الدواجن بالجمعية التجارية بالجيزة، أن قطاع الدواجن يمر حالياً بحالة من الاستقرار، مدفوعاً بمخزون استراتيجي من الأعلاف ومستلزمات الإنتاج يكفي لمدة تصل إلى 9 أشهر، إلى جانب توافر الفواكه والأدوية البيطرية المختلفة، موضحاً أن هذا المخزون يعزز قدرة السوق المحلي على مواجهة أي اضطرابات قصيرة الأمد. وأضاف السيد، أن الإفراج الأخير عن نحو 30 ألف طن من الذرة الصفراء والأعلاف ساهم بشكل مباشر في استقرار الأسعار، مؤكداً أن توافر مدخلات الإنتاج يعد من أي ضغوط محتملة على القطاع في الوقت الحالي.

وأشار إلى أن أي تأثيرات على القطاع ستكون مرتبطة بطول أمد التوترات الإقليمية أو امتداد تداعياتها على تعامل الموانئ وسلاسل الإمداد، موضحاً أن استمرار الأزمة لفترات طويلة قد يؤدي إلى بعض التأثير، إلا أن الاستعدادات الحالية تعطي القطاع القدرة على الصمود في المدى القصير والمتوسط.

وحول ارتفاع سعر الدولار، أكد رئيس الشعبة أن الزيادة الحالية لا تعد سبباً كافياً لرفع أسعار الدواجن، خاصة أن استيراد الخامات يتم وفق السعر

رئيس شركة المانجو المصرية:

تراجع إمدادات الغاز الطبيعي يعطل إنتاج الأسمدة



قال أشرف الأنصاري، رئيس شركة المانجو المصرية للاستثمار والتنمية الزراعية، إن هناك حالة من القلق بشأن احتمالات تراجع إمدادات الغاز، لا سيما بالنسبة لصناعة الأسمدة، موضحاً أن مصر تعد أكبر منتج للأسمدة في الشرق الأوسط، وأكبر منتج للأسمدة الأوتوية على مستوى العالم، وهو ما يجعل أي اضطراب في إمدادات الغاز ينعكس بشكل مباشر على معدلات تشغيل المصانع.

وأشار إلى أن انخفاض كميات الغاز الموردة قد يؤدي إلى تراجع حجم الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار الأسمدة الأوتوية، التي تمثل العمود الفقري للإنتاج الزراعي، ما ينعكس بدوره على تكلفة الزراعة والإنتاج الغذائي بشكل عام. وأضاف أن التأثيرات لا تقتصر على قطاع الأسمدة فقط، بل تمتد إلى ملف التصدير للأسواق الخارجية، فضلاً عن احتمالات تأثر إمدادات الغاز الموجهة إلى محطات الحطبات على التشغيل بكامل سلاسلها لفترات طويلة، وقد يؤدي في حال استمرار النزاعات لفترة ممتدة إلى العودة لإجراءات تخفيف الأحمال.

وفيما يتعلق بالتصدير، أوضح أن أبرز التحديات تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل والشحن، وزيادة المخاطر التأمينية على البضائع، إلى جانب تحويل بعض خطوط الملاحة مساراتها بعيداً عن منطقة البحر الأحمر وقناة السويس تحسباً للأحداث الجارية، وهو ما ينعكس على مدة الرحلات

الحكومة اتخذت تدابير إضافية لمواجهة التحديات الإقليمية

علاء الجالي:



المحتملة، موضحاً أن ما اعتاد عليه المصريون منذ بداية حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، هو وجود رؤية استباقية قائمة على قراءة دقيقة للمشهد الإقليمي والدولي. وأشار إلى أن الدولة، وفق تقديره، اتخذت بالفعل كل التدابير الاحتياطية اللازمة لاستعداد لأي تطورات، ويحسبها دقيقة تتعلق بطبيعة الأزمة ومدتها المحتملة، لافتاً إلى وجود احتياطي استراتيجي مناسب من الغاز والوقود والسلع التموينية يمكن الدولة من امتصاص الصدمات وتقليل آثارها على السوق المحلي.

غير مسمى أو لحين انتهاء الأزمة، تمثل عوامل ضغط مباشرة على أسواق الطاقة العالمية، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على أسعار الحروقات والغاز.

وأضاف أن التسلسل المنطقي للأحداث يشير إلى أنه في حال تعطل الإمدادات، فمن الطبيعي أن ترتفع أسعار الطاقة، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة تكلفة الإنتاج والنقل، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع، فضلاً عن صعود أسعار الدولار والذهب باعتبارهما ملاذين آمنين في أوقات الأزمات، مؤكداً أن هذا المسار لا يخص مصر وحدها، وإنما يمتد تأثيره إلى مختلف اقتصادات العالم. وتساءل الدكتور علاء الجالي عما إذا كانت القيادة السياسية المصرية بعيدة عن قراءة هذا المشهد، مشيراً إلى أنه يعتقد يقيناً، وليس ظناً، أن الدولة المصرية كانت على دراية كاملة بسباق الأحداث وتطوراتها

في قلب التصعيد العسكري المتسارع بالمنطقة، لا تبدو المعركة محصورة في ساحات القتال أو خرائط النفوذ السياسي، بل تمتد خيوطها سريعاً إلى القطاعات الاقتصادية، ومنها إلى أسواق الغذاء حول العالم، والمربطة بالقطاع الزراعي. ومع كل قفزة في أسعار النفط و اضطراب في إمدادات الغاز، ترتفع تلقائياً تكاليف الزراعة، والإنتاج، والتصنيع الغذائي، والنقل، في ظل ما تتمتع به الطاقة من أهمية حاسمة في تحديد أسعار السلع على موائد المستهلكين. الحرب المشتعلة بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى، والتي تدور رحاها في الخليج العربي، صعدت أيضاً من المخاوف المرتبطة بحركة الملاحة عبر مضيق هرمز، وغيره من المنافذ التجارية المهمة في تلك المنطقة، ما دفع شركات الشحن إلى إعادة حساباتها وتغيير مساراتها، في مشهد عالمي يضع القطاع الزراعي في بؤرة التأثير، باعتبارها الأكثر ارتباطاً بالطاقة، سواء في تشغيل مصانع الأسمدة، أو إدارة منظومات الري، أو نقل الحاصلات، أو حتى في حركة الصادرات والواردات الغذائية.

في مصر، حيث يعتمد جزء كبير من احتياجات الغذاء على الاستيراد، وحيث تمثل الأسمدة الغاز عنصرين رئيسيين في معادلة الإنتاج الزراعي، تبدو تداعيات الأزمة أكثر حساسية، فارتفاع أسعار الطاقة لا ينعكس فقط على فاتورة الاستيراد، بل يمتد إلى تكلفة الفدان، وسعر الطن، وهما شريحتي المصدر، وصولاً إلى السعر النهائي الذي يتحملة المواطن. حذر خبراء الاقتصاد والزراعة من أن

تحذيرات من موجة غلاء جديدة

نادر نور الدين: صعود النفط وتحويل مسارات الشحن يضغط على أسعار الغذاء

حذر الدكتور نادر نور الدين، الخبير الدولي في شؤون الحبوب والأمن الغذائي، من أن التطورات العسكرية المتسارعة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى بدأت تلقي بظلالها المباشرة على الاقتصاد المصري، مؤكداً أن الأيام الأولى فقط من المواجهات كانت كافية لإحداث اضطراب واسع في أسواق الطاقة والمواد والنقل عالمياً.

وأوضح أن الأسواق العالمية تفاعلت سريعاً مع التصعيد، حيث قفزت أسعار النفط بشكل ملحوظ، وسجل خام برنت نحو 87 دولاراً للبرميل، بالتزامن مع صعود الذهب بنسبة تقارب 2٪، في مؤشر واضح على اتجاه المستثمرين إلى الملاذات الآمنة، وأرجع هذه القفزات إلى المخاوف المرتبطة بتعطل الإمدادات، خاصة مع التوترات المحيطة بمضيق هرمز الذي يمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط العالمية.



رئيس شعبة بيض المائدة:

ارتفاع أسعار الخامات 50% .. وأحذر من تكرار سيناريو 2022

خسائر مباشرة، وشهد على أن التحذير اليوم يأتي بشكل استباقي ويهدف إلى لفت الانتباه إلى خطورة الموقف، حتى لا يفاجأ السوق لاحقاً بارتفاع أسعار البيض والدواجن ويتم تحميل المنتجين ودهم المسؤولية، مؤكداً أن ما يحدث في سوق الخامات حالياً يمثل جرس إنذار حقيقي، يتطلب تحركاً استباقياً لضبط الأسواق وتأمين تدفقات الأعلاف، حفاظاً على استقرار صناعة تعد أحد أهم مصادر البروتين للمواطن المصري.

وأكد أن الهدف ليس تبرير أي زيادة محتملة في الأسعار، وإنما تحقيق توازن عادل يضمن عدم تحميل المنتجين أعباء فوق طاقتهم، وفي الوقت نفسه منع أي ممارسات احتكارية تضر بالسوق ككل، مطالباً بتدخل سريع وواضح لطمأننة الصناعة والأسواق.

كشف أحمد نبيل، رئيس شعبة بيض المائدة باتحاد منتجي الدواجن، عن أن أسعار خامات الأعلاف شهدت قفزات غير مسبوقة خلال يومين فقط، حيث ارتفعت بنسبة 20% على الأقل، في انعكاس سريع للتوترات الجيوسياسية في المنطقة. وأكد أن سعر طن فول الصويا زاد أكثر من 3 آلاف جنيه دفعة واحدة، وهو ما وصفه بأنه مؤشر غير مبشر لصناعة تعتمد يومياً على هذه المدخلات الحيوية.

حتى في حال وجود مخزون تم شراؤه بالسعر القديم، فإن الصانع يضطر إلى تعديل السعر تحسباً لإعادة الشراء بالسعر الأعلى، حتى لا يتعرض لخسائر فادحة لاحقاً، مشدداً على أن منظومة الأعلاف مترابطة، وأي قفزة في أسعار الخامات تنعكس حتماً على المنتج النهائي.

ورغم ذلك، أوضح أن أسعار الدواجن وبيض المائدة تظل في نهاية المطاف خاضعة لأليات العرض والطلب، وليس فقط لتكلفة الأعلاف، مشيراً إلى أن السوق قد يشهد بعض القفزات تراجماً في الأسعار في ارتفاع التكاليف، إذا توافر الموردين بشكل كاف، إلا أن استمرار الضغوط لفترة طويلة يهدد بخروج عدد من المنتجين من المنظومة، خاصة صغار المربين الذين لا يملكون سيولة

وتسائل رئيس الشعبة عن دور جهاز حماية المنافسة في مواجهة ما وصفه بارتفاعات مبالغ فيها، واحتكار الخامات، فأثاب: «عند ارتفاع سعر الدواجن ينعكس على أسعار البيض، ويتم التحكم سريعاً ضد المنتجين، بينما تشهد في المقابل زيادات في أسعار الخامات تصل إلى 70% تقريباً كما أشرنا، بل وفي بعض الخامات الأخرى ارتفاع 100% دون تدخل واضح، رغم أن هذه الخامات تمثل العصب الرئيسي لتكلفة الإنتاج».